الفصـــــل العـــــاشر

نظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى

١٠.١٠. تعريف ونطاق نظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى:

يمكن القول بصفة عامة إن التحليل الذى عرضناه حتى الآن فى الفصول الثلاثة السابقة يتعلق بنظرية التكامل الإقتصادى للدول الصناعية المتقدمة القائمة على فلسفة إقتصاديات السوق، وهى دول باختصار تقدمت من الناحية الإقتصادية. فهذه النظرية إفترضت أن طرق الإنتاج لا تتغير، وبالتالى - وكنتيجة لذلك - تعتبر المكاسب المتحققة من تكوين الإتحاد الجمركى دالة فى درجة التخصص والتوسع التجارى بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وفى الوقت نفسه، فإن كلا من درجة التخصص والتوسع التجارى تعتبر بدورها دالة فى هيكل الإنتاج ومرحلة النمو الإقتصادى للدولة العضو فى الإتحاد الجمركى (١).

أما التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو - والذى يعرف

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص :

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between the European Community and the Arab League**, Op. Cit. p. 55.

- Z.Yacoub, **The Impact of Arab Economic Integration on the Egyptian Economy**, Op, Cit. p. 43

بالتكامل الإقتصادى الإنمائى إنما يتعلق فى حقيقة الأمر بمجموعة من الدول التى كتبت عليها إرادة السماء حتمية الخطو بمعدلات سريعة على طريق النماء الإقتصادى حتى يتسنى لها أن تحقق مستويات مرضية من التنمية الإقتصادية والتقدم الإقتصادى. من هنا فإن هذه الظروف تحتم على الكاتب أن يبحث عن مناهج جديدة تراعى ظروف الدول الآخذة فى النمو، وتعطى بالتالى وزنا خاصا لخصائص ومشكلات الهياكل الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول. وما دام الأمر كذلك ، فإن الكاتب لم يجد مفرا من إعادة النظر فى المفاهيم والمناهج الخاصة بالتكامل الإقتصادى التى عرضناها من قبل، ومحاولة تطويعها بشكل يأخذ فى الإعتبار التحديات الهيكلية والزمنية التى تحتمها الفجوة المتنامية الإتساع بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف. وغنى عن البيان أن هذه **النظرة الجديدة للتكامل الإقتصادى** الإنمائى تتطلب الوضوح فى تشخيص إستراتيجيات التنمية الإقتصادية التى إنتهجتها الدول الآخذة فى النمو منذ حصولها على الإستقلال الإقتصادى فى الخمسينيات إلى أن إستقبلت عقد التسعينيات وهى مثقلة بعبء المديونية الخارجية(١).

أصبح واضحا الآن أن **النظرة التنظيرية** الجديدة لقضية التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو تملى علينا ضرورة إعتبار جهود التكامل الإقتصادى بين هذه المجموعة من الدول على أنها جزء من إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لإقتصاديات هذه الدول. ويتطلب الوصول إلى هذه الغاية البدء بمناقشات مستفيضة للتراث الذى خلفته جهود وإستراتيجيات التنمية فى عقود التنمية

---

(١) - ساهم **قسم التجارة الخارجية** بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان برسالة دكتوراه فى فلسفة التجارة الخارجية أعدها الزميل **الكتور عادل محمد أحمد المهدى حول المديونية الخارجية**.

راجع فى هذا الخصوص :

- عادل محمد أحمد المهدى، **قياس كفاءة إستخدام القروض الخارجية بالتطبيق على بعض قطاعات الإقتصادى المصرى**، رسالة دكتوراه فى فلسفة التجارة الخارجية، قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

الثلاث الماضية، ألا وهى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. وغنى عن البيان أن هذا المسلك التحليلى يعطينا رؤية واضحة لنتائج تجارب التنمية فى الفترة المنصرمة، ويجنبنا فى الوقت نفسه من الدخول فى سخريات الأيديولوجيات المتنافرة، وهى الأيديولوجيات التى إتضح فشل إحداها أمام طوفان الثورات الديموقراطية والإقتصادية والإجتماعية التى إجتاحت أوربا الشرقية فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات. فلقد بات واضحا أن فلسفة التخطيط المركزى قد جرت على إقتصاديات دول أوربا الشرقية وابلا من البيروقراطية وخيبة الأمل فى مجال الإنجازات الإقتصادية بالمقارنة بما حققته دول أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان وإستراليا. معنى ذلك أن عقد التسعينيات قد أشرف على العالم ولم يترك له سوى الإختيار بين أشكال ودجات نظام إقتصاديات السوق، وهو النظام الذى يعشق الفلسفة الإقتصادية الليبرالية المدافعة عن النشاط الخاص ضد ملكوت البيروقراطية وتدهور مستويات الكفاءة الإقتصادية المصاحبة للتدخل المباشر والسافر لأجهزة الدولة فى كيفية عمل وسير النظام الإقتصادى.

٢.١٠. تقييم إستراتيجيات التصنيع فى الدول الآخذة فى النمو خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٠ :

إذا كان التوسع فى القطاع الصناعى يعد وسيلة ضرورية ومرغوبة لإحداث مستويات مرضية ومقبولة فى معدلات النمو الإقتصادى فى الدول الآخذة فى النمو، فإن هذه الدول مجبرة بالتبعية على إنتهاج إستراتيجيات مختلفة لتشجيع أنشطتها بين نمطين من إستراتيجيات التنمية هما على الوجه التالى (١) :

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص الدراسات التالية :

- J.B.Donges, L.Müller - Ohlsen, "**Aussenwirtschafts Strategien Und Industrialsierung in Entwicklungsåndern,**" in : Kieler Studien, 157 (1978), Mohr (Paul Siebeck), Tübingen, 1978, pp. 43 - 48.

- S.Hirsch, "**Scope for Manufactured Export Expansion in Developing Countries,**"in : H.Giersch (Ed.), **Reshaping the World Economic Order,** Symposium 1976, Mohr (Paul Siebeck),Tübingen,1977, pp. 65 - 85, here : pp. 75 -

● إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى Inward - Looking Indusrialization ، وهى الإستراتيجيات القائمة على سياسة الإحلال محل الواردات Import Substitution . وتعتمد هذه الإستراتيجيات على خلطة من القيود الجمركية وغير الجمركية التى تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المتمثلة لصناعات الإحلال محل الواردات التى أمكن لها أن ترى النور فى ظل هذا الحائط الجمركى.

● إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجى Industrialization Strategies ، وهى الإسترتيجيات القائمة على سياسات تنمية الصادرات الصناعية للدولة قيد البحث. معنى ذلك أن هذه النوعية من الإستراتيجيات تنظر إلى التصنيع كقضية محورية لعملية التوسع الصناعى للدولة الراغبة فى تحقيق جهود تنموية سريعة لتضييق الفجوة التى نشأت بينها وبين العالم الصناعى. لهذا تبدأ هذه الدول فى إختيار القطاعات الصناعية التى تنعم بقدرة تنافسية عالية، وتجعل منها بالتالى القاعدة الرئيسية لجهود التوسع الصناعى. وليس من الصعب فى هذه الحالة إكتشاف أن القطاعات الصناعية المختارة هى القطاعات الصناعية المشهود لها بالتفوق النسبى، وتتمتع بالتالى بميزة نسبية. هذه القطاعات يمكن تشخيصها وتحديد معالمها بالإعتماد على النموذج الريكاردى الكلاسيكى The Ricardian Model ، ونموذج هكشر - أولين النيوكلاسيكى Heckscher - Ohlin Model.

وتوحى إلينا تجارب العقود الثلاثة الماضية أن غالبية الدول الآخذة فى النمو قد عشقت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى، والمدعمة

بتشكيلة متنوعة من سياسات الإحلال محل الواردات (١). بل إنه يمكن القول بأن هذه الدول قد أفرطت فى تنفيذ السياسات القائمة على تنفيذ هذه الإستراتيجيات إلى الحد الذى أغرق هذه الدول فى دوامة الحلقة الدائرية للديون الخارجية. ويجد هذا الوضع المتقدم تفسيره فى النزعة التشاؤمية التى صاحبت الفرص التصديرية، وهى النزعة التى إنتشرت بين الدول الآخذة فى النمو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينيات. فمن المعروف أن هذه الدول قد واجهت تباطؤا فى معدلات نمو صادراتها الزراعية والمنتجات الزراعية والمنتجات الأولية، وعانت من تراخى وتقلب حصيلة هذه الدول من صادراتها إلى الخارج، فضلا عن التقدم المحدود الذى حققه الإنتاج الزراعى فى العقود الزمنية الثلاثة الماضية. بل إن السياسات الحمائية التى إتبعتها الكثير من الدول الصناعية المتقدمة لحماية إنتاجها الزراعى وصناعتها الوطنية الحساسة Sensitive Industries ساهمت فى إنتشار هذه النزعة التشاؤمية بين الغالبية الكبرى من الدول الآخذة فى النمو. يضاف إلى ذلك أن هذه الدول الآخذة فى النمو قد أخطأت عند إختيارها

---

(١) يود الكاتب التنويه إلى وجود خلط كبير فى الكتابات والمراجع العربية بين إستراتيجيات التنمية والسياسات المختارة لتحقيق التنمية. ويظهر هذا الخلط فى الكثير من الأحيان عند الحديث عن إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى. فقد يطلق عليها فى بعض الأحيان إستراتيجية الإحلال محل الواردات. والإستخدام الأخير ليس فى موضعه الصحيح. فالأصح هو وجود إسترتيجيات للتصنيع لها توجه داخلى، وسياسات للإحلال محل الواردات تتكفل بتنفيذها. فهناك على سبيل المثال سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الإستهلاكية، وهناك أيضا سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الوسيطة، وهناك سياسة ثالثة تسمى سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الرأسمالية، بل وهناك أخرى رابعة قد تكون سياسة مختلفة تجمع بين هذه السياسات الثلاث، أو بين إثنين منها.
وتنسحب نفس الملاحظة على إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجى، وبين سياسات تنمية الصادرات القائمة على تنفيذها. فهناك سياسة دعم الصادرات، وأخرى لحوافز التصدير من خلال الإعفاءات الجمركية وغيرها. وهناك سياسات تحسين الجودة، وهناك سياسات أيضا لإقامة صناعات تصديرية جديدة وغيرها من السياسات.
ونحن نعتقد أن هذا الخلط راجع لعدم وجود تفرقة واضحة بين الإستراتيجيات والسياسة فى الأدب الإقتصادى العربى. فالإستراتيجية تشتمل على :
١ – فلسفة إقتصادية واضحة.
٢ – أهداف إقتصادية يتطلب تحقيقيها التفرقة بين الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل.
٣ – سياسات تتكفل بتحقيق هذه الأهداف.
٤ – أدوات أو وسائل لتنفيذ هذه السياسات.

لسياسات إدارة إقتصادياتها القومية، حيث تبنت سياسات غير ملائمة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسعير والتوظف (١).

وأمام هذه الظروف غير المواتية وتلك النزعة التشاؤمية إتجهت غالبية الدول الآخذة فى النمو باستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى، وإعتبارها الخطوة الأساسية نحو تنويع هياكل إقتصادياتها القومية. فالإنتاج المحلى المكون من صناعات الإحلال محل الواردات وجد فرصا سهلة للإستثمارات تدعمه خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التى تبنتها هذه الدول. ومن خلال الرغبة القوية فى تخفيض الواردات، وإحلال الصناعات الوطنية محلها، أمكن للمنتجين المحليين من أن يجدوا سوقا محصنة ضد قوى المنافسة الأجنبية.

وتوجد فى الواقع العملى طريقتان لقياس درجة الإحلال محل الواردات : تتعلق **الطريقة الأولى** بالمقارنة الزمنية لنسبة الواردات إلى العرض الكلى (= الواردات + الإنتاج المحلى) فى نقطتين زمنيتين مختلفتين. أما **الطريقة الثانية** فهى عبارة عن نسبة الواردات إلى الناتج القومى الإجمالى **The Ratio of Imports to GNP**.

وحول إستجلاء المراحل التاريخية التى تمر بها إستراتيجيات التصنيع

---

(١) – قارن هذه النتيجة أيضا بالكتابات التالية :

- G.Fels, "**Die Exportnotwendigkeiten der Entwickungsländer Und der Anpassungsprosse in den. Indusrtrieländern,**" paper presnted at the Arbeitstagung der Gesellschaft für Wirstchaft Und Sozialwissenschaften Und des Instituts für Weltwirtschaft, Julg 12 - 15, 1973, Kiel, pp. 1 - 7.

- P.Streeten, "**Trade Strategies for Development : Some Themes for the Seventies" in : p. Streeten (Ed.), Trade Strategies for Development, papers of the Ninth Cambridge Conference on Developmrnt Problems, September 1972, John Wiley & Sons, New York - Toronto, 1973, pp. 1 - 24.**

ذات التوجه الداخلى فإنه يمكن القول بوجود المراحل التالية (١):

■ إتجاه الإحلال محل الواردات فى البداية نحو قطاع الصناعات الإستهلاكية غير المعمرة Non - durable Consumer Industries. فهذا القطاع لايحتاج إلى عمالة ماهرة ومدربة، فضلا عن وجود سوق داخلى لها فى بداية مراحل التنمية الإقتصادية. يضاف إلى ذلك عدم إحتياج هذه الصناعات إلى بنية أساسية متقدمة كما هو الحال فى حالة الصناعات الوسيطة Intermediate Industries، أو الصناعات الرأسمالية Capital Industries.كذلك يلاحظ أن البيانات متوفرة عن حجم الطلب على الصناعات الإستهلاكية غير المعمرة (التامة الصنع)، كما أن الإحتياجات التكنولوجية اللازمة لبناء وتشغيل هذه الصناعات ليست معقدة.

■ إتجاه الإحلال محل الواردات - كخطوة ثانية - نحو إنتاج الصناعات الإستهلاكية المعمرة Durale - Consumer Industries ، وهى المرحلة التى يبدأ فيها الطلب على هذه الصناعات فى الظهور بعد أن تكون عملية التنمية الإقتصادية قد ساهمت فى توليد الدخول على العاملين بالقطاع الصناعى، وبالتالى توافر قوة شرائية لديهم لشراء هذه السلع. يضاف إلى ذلك أن العمالة المتوافرة لدى القطاع الصناعى تكون قد بدأت فى التدريب على الفنون الإنتاجية المستخدمة فى عمليات التصنيع، وبالتالى بداية مرحلة توافر العمالة الماهرة القادرة على الإشتراك فى عمليات تصنيع السلع الإستهلاكيةالمعمرة.

■ إتجاه الإحلال محل الواردات - كخطوة ثالثة - نحو إنتاج الصناعات

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص :

- N.Islam, "**National Import Substitution and Inward - Looking Strategies : Policies of Less Developed Countries,**" in : P. Streeten (Ed.), **Trade Strategies for Development,** Papers of the Ninth Cambridge Conference on Development Problems, Septmber 1972, John Wiley & Sons, New York - Toronnto, 1973, pp. 76 - 92, here : p. 17.

الوسيطة والرأسمالية، وهى المرحلة التى ينشأ فيها طلب كبير على هذه الصناعات بعد أن تكون العملية التصنيعية قد قطعت شوطا فى مجال إنتاج الصناعات الإستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، وما يعنيه ذلك من توافر العمالة الماهرة والبنية الأساسية وحد أدنى من الطلب الداخلى على منتجات هذه الصناعات.

وتشير تجارب التنمية فى الدول الآخذة فى النمو فى عقود التنمية الثلاثة الماضية (١٩٦٠ - ١٩٨٩) إلى فشل إستراتيچيات التصنيع ذات التوجه الداخلى فى علاج مشكلة الإختلال الخارجى التى تعانى منها هذه الدول. فالنشاط الإحلالى إنحصر بصفة اساسية فى قطاع السلع الاستهلاكية، ومن ثم كان الوفر فى الصرف الأجنبى الناتج عن إحلال هذه السلع محل الواردات يمتص من خلال زيادة الطلب على واردات المدخلات. وتتمثل العقبة التى تواجه هذه الإستراتيچيات من حيث علاقتها بالصادرات الصناعية فى الأثر العكسى الذى تتركه على تكاليف الإنتاج ، وهو ما ينعكس فى حرمان هذة الصادرات من تحقيق مستويات الأسعار التنافسية التى تمكنها من الوقوف على قدميها فى الأسواق العالمية ، بل وحرمان الكثير من الدخول فى ساحة التجارة العالمية (١) . ففى بداية عقد السبعينيات - وطبقا للتقديرات التى وضعها بيلاسا B.Balassa فى هذا الخصوص - لاتوجد دولة آخذة فى النمو واحدة لديها حجم سوق داخلى قادرعلى إستيعاب المنتجات الصناعية يعادل نصف حجم سوق فرنسا، وهى دولة صناعية متوسطة الحجم من الوجهة الاقتصادية. فحجم أسواق أربع دول - هى الهند

---

(١) - لقد أوضح الكاتب فى مطلع السبعينيات خطورة استمرار الدول الآخذة فى النمو فى إنتهاج هذا النمط من إستراتيچيات التصنيع ذات التوجه الداخلى لإصطدامه بعقبة ضيق نطاق السوق الداخلى لهذه الدول . وها نحن اليوم ننعى حظنا العثر ونحن فى مطلع عقد التسعينيات نتيجة لإتباعنا لهذا النمط. راجع للكاتب رسالته للماجيستير التى نوقشت فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٣ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. راجع :

- سامى عفيفى حاتم ، **تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى** ، رسالة ماجيستير مقدمة الى قسم الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٧٤، ص ص ٦٠- ٧٠.

والبرازيل والمكسيك والأرجنتين - كان يتراوح فى أوائل السبعينيات بين خمس ونصف حجم السوق الفرنسية ، وفى دولتين أخريين - هما الفلبين وتركيا - يتراوح حجم السوق لديها من $\frac{1}{20}$ إلى $\frac{1}{10}$ من حجم السوق الفرنسية (١). وتصبح هذه المقارنة غير مريحة بصورة أكبر إذا ما عبرنا عن قيمة السلع الصناعية بشروط مستويات الأسعار العالمية بدلا من شروط مستويات الأسعار المحلية، نظرا لأن هذه المستويات الأخيرة أصبحت مبالغا فيها لما أدت إلية الحماية من إرتفاع الأسعار المحلية فوق مستويات الأسعار العالمية فى غالبية الدول الآخذة فى النمو.

وأمام هذا الوضع لم يكن غريبا أن شكل ضيق نطاق السوق المحلى عقبة كأداء فى وجه جهود التنمية الإقتصادية للغالبية العظمى من الدول الآخذة فى النمو . فالإنتاج فى ظل هذه الأوضاع يتم بأحجام صغيرة ، وفى الوقت نفسه لاتتم مراعاة قواعد التخصص الدولى القائمة على إعتبارات الميزة النسبية التى أكدت عليها النماذج الكلاسكية والنيوكلاسكية فى التجارة الخارجية . ويرتبط بعقبة ضيق نطاق السوق المحلى حقيقة أخرى هى إنخفاض مستويات الجودة للمنتجات الوطنية وعدم تمكنها من أن ترتقى إلى المستويات العالمية التى تؤهلها لوجود مركز تنافسى لها فى هذه الأسواق . فهذة الدول الآخذة فى النمو تعانى من عجز ظاهر فى مهارة القوة العاملة، وعدم كفاءة أساليب الرقابة على مستويات الجودة، وبالتالى عدم مناسبة المنتجات الوطنية لهذه الدول لمستويات الأسعار السائدة فى الأسواق فى غالب الأحيان .

ولقد تناولت كثير من الدراسات استراتيچيات التصنيع ذات التوجه

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص الدراسات التالية لبلاسا B.Balassa:

- B.Balassa,"**Regional Integration of Trada Policies of Less Developed Countries,**" in :P.Streeten (Ed.) **Trade Strategies For Development**, Papers of the Ninth Cambridge Conference on Development Problems, September 1972, John Wiley & Sons, New York - Toronto, 1973, pp. 176 - 185, here : p. 177.

- , ---------- , **Growth Strategies in Semi - Industrial Countries,**" in : The Quarterly Journal of Economics, 84 (1970), pp. 24 - 47, here : p. 46.

الداخلى بالتحليل والنقد، وتحميلها مسئولية تردى الأوضاع الاقتصادية فى الدول الآخذة فى النمو . ومن بين هذه الدراسات المشهورة تلك الدراسة المشتركة التى أعدها ليتيل L.Little، سكيتوفيسكى T.Scitovsky، سكوت M.Scott (١) . فلقد طرح هؤلاء الكتاب الثلاثة حجة كفاءة السياسات المتبعة القريبة بالمفهوم الأول - Argument For Near First - Best Efficient Policies كبديل عن مجموعة السياسات بالمفهوم الثانى . فهم يرون فى هذه السياسات أفضل السبل لتخليص الدول الآخذة فى النمو من المشكلات المزمنة التى تعانى منها ، وتزيد فى الوقت نفسه من عملية التراكم الرأسمالى بهذه الدول. يضاف إلى ذلك أن دراسات الدول التى أعدها معهد كيل للإقتصاد الدولى كشفت بدورها عن أوجه القصور فى سياسات الإحلال محل الواردات التى إتبعتها الدول الآخذة فى النمو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات (٢). وفيما يلى :

---

(١) – راجع الدراسة المشتركة التى أعدها هؤلاء الكتاب الثلاثة التالية :

- L.Little, T.Scitovsky, M.Scott, **Industry and Trade in Some Developing Countries : AComaprative Study**, London, - New York, 1970 pp. 59 - 66.

(٢) – من بين أهم الدراسات التى أعدها معهد كيل للإقتصاد الدولى فى هذا الخصوص مجموعة الدراسات التالية :

- B.Stecher, **Erfolgsbedingungen der Importsubstition und der Exportdiversifizierung im Industialisierungsporzess : Die Erfahrungen Von Chile, Mexiko Und Südkorea**, Kieler Studien, 136 (1976), Tübingen, 1976.
- W.G.Tyler, **Manufactured Export Expansion and Industrialization in Brazil**, Kieler Studien, 134 (1976), Tübingen, 1976.
- M.Girgis, **Industrialization and Trade Patterns in Egypt**, Kieler Studien 143 (1977), Tübingen, 1977.
- R.W.T. Pommfret, **Trade Policies and Industrialization in a Small Country : The Case of Israel**, Kieler Studien, 147 (1976), Tübingen, 1976.
- J.P.Wogart, **Industrialization in Colombia : Policies, Patterns, and Perspectives, Kieler Studien,** 153 (1978), Tübingen, 1978.
- J.Riedel, The **Industrialization of Hong Kong**, Kieler Studien, 124 (1974), Tübingen, 1974.
- R.Banerji, **Exports of Manufactures From India : An Appraisal of the Emerging Pattern, Kieler Studien,** 130 (1974)), Tübingen, 1974,
- C.R.Chittle, **Industrialization and Manufactured Export Expansion in a Worker - Managed Economy : The Yugoslav Experience**, Kieler, Studien, 145 (1977), Tübller - Ohlsen, 1977.
- L.Müller - Ohlsen, **Importsubstitution und Exportdiversifizierung im Indstrialiserungsprozess Mexikos : Strategien, Ergebenise, Perspektiven**, Kieler Studien, 129 (1974), Tübingen, 1974.
- J.B.Donges,"**ACompararive Survey of Industrializationin in Fifteen Semi - Industrial Countries**", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 112(1976) , Tübingen,pp.626-657

تلخيصا للعوامل المسئولة عن عدم نجاح هذه الإستراتيجيات طبقا للنتائج التى توصلت إليها جملة الدراسات المشار إليها آنفا:

● الإطار الضيق الذى تحركت فيه سياسات الإحلال محل الواردات، بمعنى تركيزها على صناعات الإحلال محل الواردات من السلع الإستهلاكية دون إعطاء الوزن النسبى المطلوب لصناعات الإحلال محل الواردات من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة والنصف مصنعة. فلقد بدأت غالبية الدول الآخذة فى النمو مراحل التصنيع الأولى فى الخمسينيات والستينيات وهى مصدر صافى للسلع الزراعية والمواد الغذائية، وإذا بها فى السبعينيات والثمانينيات تتحول إلى مستورد صافٍ لهذ الطائفة من المنتجات. ولقد أصيبت هذه الدول بحالة من الركود الزراعى Agricultural Stagnation إبتداء من عقد الستينيات، وهو الركود الذى كان بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها آمال هذه الدول فى إصلاح الخلل المزمن فى موازين مدفوعاتها. فلم تفلح هذه الدول فى نهاية المطاف لا فى الحد من الواردات، ولا فى تنمية الصادرات الزراعية والصناعية، وبالتالى دخولها دوامة الديون الخارجية فى عقد الثمانينيات من أوسع أبوابها.

وتدعم الإحصاءات التى عرضها مؤتمر الأمم المتحدة للغذاء العالمى United Nations World Food Conference عن إنتاج الغذاء فى الدول الآخذة فى النمو تلك النتيجة التى توصلنا إليها حالا. فلقد سجل إنتاج الغذاء فى الدول الآخذة فى النمو زيادة مقدارها ٣,١٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٢، ثم إنخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٢,٧٪ خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٢، هذا فى الوقت الذى ظلت عليه معدلات النمو السكانى تنمو فى المتوسط بمقدار ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٢. وكان من نتيجة هذا الوضع إنخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى من متوسط سنوى مقداره ٠,٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ليصل إلى متوسط سنوى مقداره ٠,٣٪ خلال

الفتـــرة ١٩٦٢ - ١٩٧٢ (١) .

ولقد ساهم هذا الأداء الضعيف والوضع الغذائى المتدهور للدول الآخذة فى النمو إلى نتيجتين بالغتى الخطورة هما : تتعلق النتيجة الأولى بالإعتماد المتزايد لغالبية الدول الآخذة فى النمو على إنتاج ومخزون عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة وفى طليعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واستراليا، وإلى حد ما دول الجماعة الإقتصادية الأوربية EEC . أما النتيجة الثانية فتشير إلى إرتفاع نسبة الواردات الغذائية فى إجمالى واردات الدول الآخـذة فـى النمـو، وهو ما إنتهى إلى وضع قيـد جديـد على حركـة تكيف موازين مدفوعات هذه الدول. فلقد إرتفعت واردات الدول الآخـذة فى النمـو - على سبيل المثال لا الحصر - من ٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٩ مليار دولار عام ١٩٧٧، وهو إرتفاع لعبت فيه الزيادات المطردة لأسعار المواد الغذائية عالميا دورا كبيرا فى حدوثه.

● إنتهت إستراتيجيات التوجه الصناعى الداخلى فى الدول الآخذة فى النمو إلى زيادة إعتماد هذه الدول على السوق العالمى فى الحصول على إحتياجاتها المتنامية من السلع الوسيطة والرأسمالية لتغذية قطاعاتها الصناعية الإستهلاكية بما يلزمها من هذه السلع. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ما تخلقه العملية الديناميكية لسياسة الإحلال محل الواردات من السلع الإستهلاكية من طلب إضافى متزايد على السلع الوسيطة والرأسمالية مثل المواد الأولية، قطع الغيار، والآلات. فإذا أمكن إنتاج هذه السلع الوسيطة والرأسمالية محليا، فإن الطلب على مدخلات الواردات يتوقف فى التحليل الأخير على مرونة الإحلال للسلع الوطنية محل الواردات من السلع الأجنبية. وتتوقف هذه المرونة على عدة عوامل فى مقدمتها نسبة السعر المحلى إلى

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص التالية :

- United Nations World Food Conference, **Assessment of the World Food Situation : Present and Future,** Document E/CONF 65 / 3, Rome - New York, 1973.

السعر الإجمالى، الرسوم الجمركية، حصص الواردات، القيود على الصرف الأجنبى، مستويات الجودة، شروط التسليم، ثم مقدار التسهيلات الإئتمانية التى يمكن للجهاز المصرفى الوطنى أن يقدمها فى هذا الشأن. أما إذا تعدد إنتاج هذه السلع فى الداخل - أى السلع الوسيطة والرأسمالية. - فإن **معامل مرونة** Elasticity Coefficient السلع المحلية يصبح فى هذه الحالة مساويا للصفر، وبالتالى الإتجاه المكثف نحو الإعتماد على الأسواق العالمية للحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية من السلع الوسيطة والرأسمالية.

ويضاعف من خطورة الوضع السابق والمتجه نحو تزايد إعتماد الإقتصاديات القومية للدول الآخذة فى النمو على العالم الخارجى فى الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية ، وجود عاملين آخرين فى هذا الشأن : يتعلق **العامل الأول** بظاهرة إتساع **نطاق الإنتاج كثيف رأس المال** Capital - Intensive Production بإعتباره جزءا من عملية الإحلال محل الواردات. فهذا الإتجاه من شأنه نمو الطلب المحلى وتحوله ناحية المدخلات غير المتوافرة فى الأسواق المحلية، والتى يمكن إنتاجها فى الداخل فى ظل شروط إنتاجية باهظة التكاليف، أو إنتاجها بمستويات جودة هابطة بالمقارنة بنظائرها فى الدول الصناعية المتقدمة . وفى ظل هذه الظروف فلا مفر من النمو الهستيرى للطلب على واردات المدخلات من الأسواق العالمية. أما **العامل الثانى** فيتلخص فى إنحراف **أنماط الطلب** Demand Patterns. فعملية الإحلال محل الواردات تساهم فى زيادة الإنتاج، وبالتالى فى توليد الدخول، ومن ثم حفز الطلب نحو هذه المنتجات الجديدة. وتساهم هذه العملية فى التأثير على الإقتصاد القومى من خلال طرق عديدة منها زيادة الميل المتوسط للإستيراد، زيادة الميل الحدى للإستيراد، توجيه الطلب نحو السلع كثيفة رأس المال. ويتلخص الأثر الصافى لهذه المتغيرات الثلاثة فى التعجيل - من خلال آثار المضاعف والمعجل - بزيادة الطلب على المنتجات النهائية المستوردة بصفة عامة والسلع

كثيفة رأس المال منها بصفة خاصة، وهو ما ينتهى إلى زيادات جديدة فى الطلب الوطنى على الواردات من السع الوسيطة والرأسمالية .

● تباطؤ معدلات نمو الصادرات الصناعية للدول الآخذة فى النمو ساهم هو الآخر فى الآثار غير المستحبة لإستيراتيجيات التصنيع الموجهة إلى الداخل. وفى هذا الخصوص، فإنه توجد فرضيتان رئيسيتان تتنازعان تفسير العلاقة القوية بين تراخى الزيادة فى الصادرات الصناعية والأداء الضعيف لإستراتيجيات التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلى : تتعلق **الفرضية الأولى** بإلقاء اللوم على سياسات الحماية التى تتبعها الدول الصناعية المتقدمة فى مواجهة وارداتها الصناعية من الدول الآخذة فى النمو، وهى سياسات تؤدى إلى عرقلة تنمية الصادرات الصناعية لهذه الدول. وتتمثل خطورة هذه السياسات فى حرمان مجموعة الدول الآخذة فى النمو من فرص الإعتماد على حصيلة صادراتها، والتحكم فى قدراتها التنافسية فى الأسواق الخارجية. وتتخذ العقبات التى تضعها السياسات الحمائية للدول الصناعية المتقدمة أنواعا متعددة، كما يختلف تأثيرها بين منع وتقييد وإحتكار وتسلط على الأسعار. كذلك تختلف أساليبها بإختلاف أنواع السلع، وإن كان القاسم المشترك فيها هو ما تهدف إليه من تحديد حجم الواردات الصناعية، وتحديد أسعارها. وتنقسم هذه العقبات الحمائية إلى **عقبات جمركية Tariff Barriers**، **وعقبات غير جمركية Non - Tariff Barriers** (١).

أما **الفرضية الثانية** فتقرر أن مشكلة تنمية الصادرات الصناعية للدول

---

(١) – لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع للكاتب دراساته وكتبه التالية :
– سامى عفيفى حاتم، **تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ – ٥٩.
– ، ———— ، **الإقتصاد المصرى بين الواقع والطموح**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٣١ – ٢٣٧.
- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration**, Op. Cit., pp. 56 - 61.

الآخذة فى النمو ليست مشكلة طلب، وإنما هى مشكلة عرض. معنى ذلك أن تباطؤ معدلات نمو هذه الصادرات - طبقا لهذه الفرضية - يرجع إلى النمط غير الملائم الذى إختارته هذه الدول لإستراتيجياتها لتوجيه التصنيع نحو السوق الداخلى، وماتتركه من أثر عكسى على زيادة تكاليف الإنتاج الصناعى. ويمكن التعبير عن هذا الوضع الأخير بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لسعر الفائدة، ويتم ذلك فى الدول الآخذة فى النمو نتيجة لانخفاض حجم الإستثمارات (١). ويؤدى هذا الوضع الأخير إلى إنخفاض الطلب الفعال على صناعات التصدير، وينعكس ذلك فى حرمان الدول الآخذة فى النمو من بلوغ صادراتها لمستويات الأسعار التنافسية التى تمكنها من الوقوف على قدميها فى الأسواق العالمية، بل وحرمان الكثير منها من الدخول فى حلبة المنافسة الدولية.

وفى دراسة سابقة للكاتب فى مطلع السبعينيات تمكن خلالها من إثبات أن العقبات المتصلة بالفرضية الثانية - أى جانب العرض - أخطر من تلك العقبات التى قررتها الفرضية الأولى - أى جانب الطلب (٢). واستند الكاتب فى ذلك إلى أن العقبات المتعلقة بجانب الطلب يمكن التغلب عليها عن طريق الوصول إلى درجة عالية من الجودة والتخصص، وبالتالى الوصول إلى الأسعار التنافسية التى تتطلبها المنافسة فى الأسواق العالمية. بل إن دراسات البلاد Country Studies التى أجراها معهد كيل للإقتصاد الدولى لخمس عشرة دولة فى النصف الثانى من السبعينيات - والسابق الإشارة إليها - أيدت وجهة نظر الكاتب فى هذا الخصوص (٣).

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص :
- رفعت المحجوب، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٦٣، ص : ٢٤٢.

(٢) - قارن رسالة الماجستير الخاصة بالكاتب والتى تمت مناقشتها فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٣:
- سامى عفيفى حاتم، تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٠.

(٣) هذه الدول الخمس عشر يمكن ذكرها على الوجه التالى :
- مصر، البرازيل، المكسيك، كولومبيا، هونج كونج، الهند، إسرائيل، ماليزيا، المكسيك، باكستان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، أسبانيا، تايوان، تركيا، يوغوسلافيا.

فلقد أكدت الدراسات خطورة العقبات الكامنة فى جانب العرض ، وهى العقبات المنبثقة عن النمط غير الملائم لإستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى التى بدأتها غالبية الدول الآخذة فى النمو منذ مطلع الستينيات، ولازالت سارية حتى الآن (١).

فإذا جمعنا **العوامل الثلاثة السابقة معا** - وهى العوامل التى أبرزتها الدراسات العديدة على أنها العوامل المسئولة عن عدم نجاح إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى -، فإننا يمكن إستنتاج الآثار المترتبة على إنتهاج الدول الآخذة فى النمو لهذه الإستراتيجيات . هذه الآثار يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

●● لقد قادت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى الدول الآخذة فى النمو إلى منتصف طريق التصنيع **Half- way Industrialization**، فلقد حفزت هذه الإستراتيجيات الطلب الداخلى فقط دون أن تنجح فى حفز الطلب الخارجى على منتجاتها، وشجعت التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة العمل دون أن تنجح فى تشجيع التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة رأس المال .

●● ساهمت هذه الإستراتيجيات فى إرتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وتشوه هياكل النفقة، وعدم كفاءة قطاع الأعمال، وإلى تبديد الموارد الإقتصادية المستخدمة فى العملية التصنيعية، وعدم النجاح فى تحقيق الإستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة، ومايعنيه ذلك من وجود طاقات إنتاجية معطلة فى القطاع الصناعى لعدم القدرة على توفير مدخلات العملية الإنتاجية المستوردة من الخارج .

●● فشل الإستراتيجيات الموجهة نحو التصنيع من أجل السوق الداخلى

---

(١) - حول تلخيص نتائج هذه الدراسات الخمسة عشر راجع :

- J.B.Donges, "AComparative Survey of Industrialization Policies,: Op. Cit., p. 643.

فى إصلاح عجوزات موازين مدفوعات الدورل الآخذة فى النمو، وهو الهدف الذى أنشئت من أجله، وإتخذت بالتالى نمطا معينا لسياسات الإحلال محل الواردات الصناعية لتوفير الطلب على الصرف الأجنبى. بل إن فشلها فى تحقيق هذا الهدف أصبح هو فى حدذاته قيدا على قدرة هذه الدول نحو الإنطلاق لتحقيق آمالها فى تضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف .

● ● فقدان القطاع الصناعى لقدرته الديناميكية على النمو الإقتصادى ، وعجزه عن الدخول فى حلبة المنافسة الدولية لغياب كل من مستويات الأسعار التنافسية العالمية ومستويات الجودة المطلوبة وفقا للقواعد الدولية فى هذا الشأن .

● ● تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول الآخذة فى النمو فى عقد الثمانينيات، وإتخاذها شكل الأزمة العالمية التى أقعست كثيراً من هذه الدول عن المضى قدما فى تبنى أهداف طموحة لخططها وبرامجها للتنمية الإقتصادية . فلقد بلغت هذه المديونية فى شهر أغسطس عام ١٩٩٠ مايقرب من ١ . ٤ تريليون دولار (أى ١٤٠٠ مليار دولار).

● ● إصابة صانعى القرار فى الدول الآخذة فى النمو بحالة من الإكتئاب والحيرة فى التصدى للمشكلات التى تواجهها إقتصادياتها القومية، والتى ظهرت بوضوح فى نهاية عقد الثمانينيات. وتضاعف هذه الحالة النفسية من ضخامة المشكلات التى تواجهها هذه الدول، نظراً لإحساس شعوبها بعودة الإضطهاد العالمى لها مرة أخرى. فعدم قدرة قيادات هذه الدول على مصارحة شعوبها يدفعها دائما إلى إختلاق القصص والروايات عن مسئولية التطورات الإقتصادية العالمية فى إحداث أزمة التنمية والمديونية العالمية خلال حقبة الثمانينيات .

● ● لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولى تسأله المعونة والنصيحة لكيفية الخروج من أزمتها الإقتصادية. وهنا يبدأ صندوق النقد الدولى فى

الدخول إلى إقتصاديات هذه الدول ومشاطرتها عمليات صنع القرار، ورسم السياسات الإقتصادية الليبرالية لإعادة هيكلة إقتصاديات هذه الدول، وتنشيط قوى السوق، وإعطاء النشاط الخاص مكانته الطبيعية فى قيادة الحياة الإقتصادية داخل هذه الدول، وتقليم أظافر الأجهزة البيرواقراطية التى أقامتها الثورات الرومانسية التى إجتاحت أنظمة الحكم فى عقود السبعينيات، وهى الأنظمة التى أوجدت نكروما فى غانا، وعبد الناصر فى مصر ، ونهرو فى الهند ، وسوكارنو فى أندونسيا . ومن بعض هذه الزعامات من جلبوا لشعوبهم النكبات وويلات الحروب كتلك التى تعرضت لها مصر فى عقود الخمسينيات والسبعينيات فى صراعها مع إسرائيل، وتلك التى جلبها صدام حسين لشعب العراق منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩١، أى إحدى عشرة سنة من الحروب المتصلة تحت ماعرف إصطلاحا "**بأزمة الخليج**".

وأمام النكبات والأزمات التى جرتها إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى على إقتصاديات الدول الآخذة فى النمو، بدأت تلوح فى الأفق أهمية الحاجة إلى تغيير نمط هذه الإستراتيجيات من توجهات نحو السوق الداخلى إلى توجهات نحو السوق العالمى. بعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الإقتصادى الداخلى والخارجى لإنتهاج هذه الدول "**لإستراتيجيات التصنيع صوب السوق الخارجى**"، أو إستراتيجيات التصنيع المرتكزة على سياسات التصدير" Export-Oriented Industrialization Strategies. ويرى بلاسا B.Balassa أن هذا النمط الجديد لإستراتيجيات التصنيع فى الدول الآخذة فى النمو يمكنه تحريك التنمية الإقتصادية بمعدلات سريعة، ومن خلال عدة طرق نذكر أهمها فيما يلى (١) :

---

(١) – راجع دراساته المشهورة التالية :

- B.Balassa, **Trade liberalization and "Revealed" Comparative Advantage,"** in : The Manchester School of Economics and Social Studies, 33 (1965), pp. 99 - 123.

- , ---------- , **Growth Strategies to Sami - Industrial Countries,"** in : The Ouarterly Journal of Economics. 84 (1970), pp. 24 - 47.

■ يسمح تصدير السلع الصناعية بإستغلال مزايا الإنتاج الكبير ، وهو ماأطلقنا عليه من قبل تعبير "الآثار الديناميكية" Dynamic Effects لعمليات التوسع التجارى عند مناقشتنا أساليب تطوير نظرية الإتحاد الجمركى فى الفصل السابق. فسياسات التصدير المصاحبة لهذا النمط من الإستراتيجيات تؤدى إلى إتساع ظاهرة التخصص داخل الصناعة الواحدة، وتؤدى بالتالى إلى إنشاء ظاهرة إقتصاديات النطاق المتولدة عن التخصص والتبادل الدولى .

■ زيادة مساهمة الصادرات الصناعية للدول الآخذة فى النمو فى إرساء قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولى من خلال تبادل الأجزاء والمكونات وقطع الغيار التى تحتاج إليها العملية الإنتاجية للمنتج الواحد فى عدة دول من الدول التى يتألف منها الإقتصاد العالمى .

■ زيادة متحصلات الدولة من الصرف الأجنبى، ولكن فى هذه المرة ليس من خلالها بنود ميزان التحويلات الرأسمالية وما تمارسه من تأثيرات على مديونية الإقتصاد القومى المستقبلية، ولكن من خلال بنود ميزان العمليات الجارية وما تولده من موارد ذاتية للصرف الأجنبى تنقص من مديونية هذه الدول، وتزيد من دائنيتها .

■ إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية التى تحددت أوصافها ومعالمها فى رحاب كل من النموذج الريكاردى Ricardian Model ، ونموذج هكشر – أولين Heckscher - Ohlin Model النيوكلاسيكى. فطبقا لهذه النماذج تتمتع الدول الآخذة فى النمو بميزة نسبية فى مجال قطاعات سلع ريكاردو Ricardo Goods وسلع هكشر – أولين Heckscher - Ohlin Goods الصناعية النمطية. بل إن إتجاه العالم نحو التوسع فى إستخدامات الثورة الصناعية الثالثة "ثورة المعلومات" يفتح الطريق أمام الدول الآخذة فى النمو للتخصص فى قطاع كبير من سلع دورة المنتج الناضجة ،

Matured Product - Cycle Foods وهى السلع التى تعتبر فى جانب منها متحيزة ضد البيئة – الصناعات الكيماوية وصناعات الطاقة بمختلف صورها – . وهنا يجرى التفكير فى نقل هذه الصناعات إلى الدول الآخذة فى النمو فى رحاب نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل تأخذ فيه الدول الآخذة فى النمو مكانا أفضل مما هى عليه الآن. ومن المنتظر أن يحتل هذا النمط الجديد مكانا هاما فى المفاوضات ومؤتمرات منظمة الأنكتاد وغيرها من المنظمات الدولية والثنائية خلال عقد التسعينيات.

■ تساهم إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجى فى توليد الإحتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد الدول الآخذة فى النمو وصناعات التصدير بها على الحصول على مزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة فى الأسواق العالمية، وبالتالى تولد الرغبة لديها نحو إتخاذ المزيد من الجهود والسياسات لتطوير جودة المنتجات التصديرية .

وغنى عن البيان أن الدعوة إلى تبنى الدول الآخذة فى النمو لإستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجى صوب الأسواق الدولية إنما هى دعوة فى نفس الوقت نحو **تحرير التجارة العالمية World Trade Liberali-zation** بإعتبارها القاعدة المثلى التى تحكم العلاقات التجارية بين الدول، وعلى وجه خاص بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الآخذة فى النمو . هذا المسلك الليبرالى الجديد يفرض على الدول الآخذة فى النمو إتباع نوعين من السياسات التجارية المنظمة لعلاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجى : يتعلق **النوع الأول** بمجموعة السياسات التجارية المتبعة لتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الصناعية المتقدمة. أما **النوع الثانى** فيختص بمجموعة السياسات التجارية المنظمة للعلاقات التجارية الإقليمية بين مجموعة الدول الآخذة فى النمو ذاتها. وغنى عن البيان أن هذه **المجموعة الثانية** من السياسات التجارية تدخل فى رحاب ترتيبات التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو، بحيث تلجأ هذه الدول إلى تحرير تجارتها البينية فى جانب،

والإحتفاظ أو توحيد القيود المفروضة على تجارتها مع باقى دول العالم فى جانب آخر .

وفى محاولة لتلخيص النتائج التى توصلنا إليها من تحليلنا الإقتصادى لإستراتيجيات التصنيع التى إنتهجتها الدول الآخذة فى النمو خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٠ - وهو التحليل الذى عرضناه فى الصفحات السابقة من هذا البند - فإنه يمكن القول بأن النتيجة الرئيسية التى توصلنا إليها هى : **"أدت إستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلى التى إتبعتها الدول الآخذة فى النمو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات إلى مساهمة إيجابية فى مجالات التوسع الصناعى بهذه الدول من ناحية، ومساهمة سلبية فى مجالات تخصيص الموارد الإقتصادية وتنمية الصادرات الصناعية فى ناحية أخرى** . وتبرر هذه النتيجة دعوتنا إلى ضرورة إتباع الدول الآخذة فى النمو **إستراتيجية - مزدوجة للتنمية الإقتصادية خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرون. هذه الإستراتيجية - المزدوجة تتكون من شقين** رئيسيين - وإن كان بينهما إرتباط كبير - هما على الوجه التالى : يتكون **الشق الأول** من البعد الخارجى لإستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية فى هذه الدول لكى تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية التى تم تأصيلها فى الفكر الكلاسيكى فى التجارة الخارجية. أما **الشق الثانى** فيلحم البعد الأول بترتيبات التكامل الإقتصادى الإقليمى بين هذه الدول. بعبارة أخرى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولى والبعد الإقليمى لإستراتيجية التنمية الخاصة بالدول الآخذة فى النمو خلال عقد التسعينيات ومشارف القرن الحادى والعشرين .

وينضم إلينا فى تكوين الرأى السابق الإقتصادى المشهور لندر S.B.Linder فى إقتراح هذه الإستراتيجية المزدوجة فى مؤلفه عن

"**التجارة والسياسة التجارية للتنمية**" (١). وتحقق هذه الإستراتيجية عددا من المزايا والفوائد لإقتصاديات الدول الآخذة فى النمو فى المستقبل، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

■ إغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الإقتصادية التى تتصف بالندرة النسبية بالنسبة لإحتياجات التنمية الإقتصادية الضخمة من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف.

■ رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات، وهى القطاعات التى تم إنجازها خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٠. وإتصفت حتى الآن بتدنى مستويات الكفاءة الإقتصادية داخل هذه القطاعات. **فالبعد الإقليمى لهذه الإستراتيجية المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية**، ويمدها بالتالى بالإحتكاك التدريجى قبل دخولها الأسواق الدولية المعروفة بشدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التى يتألف منها الإقتصاد العالمى.

■ توفير الحد الأدنى من الكفاءة الإقتصادية فى قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال إتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الآخذة فى النمو الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

وتجد دعوتنا هذه **لإقامة الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية** فى الدول الآخذة فى النمو خلال الحقبة المتبقية من القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين دعما آخر من خلال **الإتجاه العالمى المعاصر نحو بناء الكيانات الإقتصادية الكبرى مثل الجماعة الإقتصادية الأوربية** EEC، ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبينها وبين المكسيك، وتلك القائمة فى القارة الآسيوية والتى تشهد بوادر ظهورها

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص مايلى :

- S.B.Linder, **Trade and Trade Policy for Development** , Pall Mall Press , London, 1967, pp. 123 - 125.

بين اليابان ومجموعة من الدول الآسيوية. ويرجح هذه الإتجاه العالمى وجهة نظر بعض الكتاب فى القول بأن النظام الإقتصادى العالمى المقترح ليس هو الذى دعت إليه الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ والمعبر عن وجهة نظر الدول الآخذة فى النمو، وإنما النظام الإقتصادى العالمى الجديد الذى يرتكز على الكيانات الإقتصادية العملاقة والذى بدأ يتشكل مع ميلاد أوربا ١٩٩٢ لتدخل حيز التنفيذ إبتداء من أول يناير عام ١٩٩٣ (١) .

ومما لاشك فيه أن عدم إدراك الدول الآخذة فى النمو لحقيقة هذه الكيانات الإقتصادية العملاقة سوف يخرجها من دائرة الحضارة التكنولوجية، والمنافسة الحادة داخل الأسواق العالمية، وتزايد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، خاصة بعد الإنطلاقة الكبرى التى حققتها الثورة الصناعية الثالثة "**ثورة المعلومات**" منذ بداية عقد السبعينيات. فعالم اليوم يحمى الضعيف لضعفه وقلة حيلته، لهذا لابد من الإتجاه نحو تدعيم محاولات التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو، وبلورة مناهج جديدة له تأخذ فى الإعتبار طبيعة المشكلات التى تعانى منها هذه الدول وماحققته خططها وبرامجها للتنمية الإقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن من ناحية، وفى الوقت نفسه تراعى طبيعة التطورات الإقتصادية العالمية المعاصرة والتى فى مقدمتها ظواهر الكيانات الإقتصادية الكبرى، والإندماج المالى الدولى، وبزوع قوى إقتصادية قائدة جديدة فى أوربا الغربية واليابان والنمور الأربعة، والتطورات الإقتصادية والسياسية فى دول أوربا الشرقية وإتجاهها إلى التكامل مع دول أوربا الغربية من ناحية أخرى.

ونحاول فيما يلى بلورة نموذج للتكامل التنموى يصلح للتطبيق على جهود

---

(١) - لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع راجع **للمؤلف** دراسته التالية :
- سامى عفيفى حاتم، "**أوربا الموحدة ١٩٩٢ وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمى والعربى**"، دراسة قدمت للندوة التى نظمتها شركة النصر للتصدير والإستيراد للكاتب على يومين فى ١٥ ، ١٦ سبتمبر ١٩٩٠.

التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين. وهذه هى مهمة الصفحات المتبقية من هذا الفصل.

٣٠١٠. الحاجة إلى نظرية جديدة للتكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو :

إنتهينا من تحليلنا المتقدم إلى أن التكامل الإقتصادى الإقليمى يعد شرطا ضروريا لنجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة إلى السوق الخارجى، وهو ماعبرنا عنه بتعبير "**الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية الإقتصادية**" لعقد التسعينيات. وتدفعنا طبيعة هذه الإستراتيجية المزدوجة إلى البحث عن النظرية الملائمة للتكامل الإقتصادى بين هذه الدول. ولتحقيق هذا الهدف التنظيرى، فإن الأمر يتطلب الإجابة عن السؤالين التاليين : يتعلق **السؤال الأول** بإستكشاف العوامل المسئولة عن عدم نجاح جهود التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف عقد التسعينيات. أما **السؤال الثانى** فيختص بتحديد المعالم والمكونات الأساسية لنظرية واضحة للتكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو .

وفى محاولة لتقديم إجابة واضحة عن **السؤال الأول** المتعلق بالعوامل المسئولة عن عدم نجاح، أو النجاح المحدود لمحاولات التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو، فإنه يمكن الوصول إلى ذلك من خلال الإشارة إلى وجود مجموعة من العوامل التى ساهمت فى تحقيق النجاح الكبير الذى حققته جهود التكامل الإقتصادى بين الدول الصناعية المتقدمة خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات، وهى نفسها العوامل المسئولة عن فشل هذه الجهود بين الدول الآخذة فى النمو.

وفى هذا الخصوص يمكن بلورة الأربعة العوامل التالية (١) :

☼ **العامل الأول** : ظهرت كل من الجماعة الإقتصادية الأوربية EEC . ومنطقة التجارة الحرة الأوربية EFTA إلى حيز الوجود كمشروعات للتكامل الإقتصادى الإقليمى فى رحاب كل من منظمة التعاون الإقتصادى الأوربى OEEC، ومنظمة الجات GATT. وعلى الرغم من أن مستويات الحماية الجمركية كانت مرتفعة فى أوربا الغربية فى نهاية الستينيات، إلا أن هذه الدول الأوربية كانت واقعة على الجزء الهابط Downward Slope من منحنى الحماية عندما بدأت محاولتها التكاملية فى الجزء السلبى (التكامل الإقتصادى السالب). ولقد هيأ المناخ الظروف المناسبة لإختيار وتنفيذ مشروعات شاملة للتكامل الإقتصادى الأوربى تدخل فى حساباتها قضايا تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأوربية الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

غير أنه من الملاحظ أن هذا المناخ الذى ساد أوربا الغربية فى نهاية حقبة السبعينيات لم يتوافر لمجموعة الدول الآخذة فى النمو فى أى وقت من الأوقات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف عقد التسعينيات. فهذه الدول لازالت قابعة على الجزء العلوى Upward Slope لمنحنى الحماية. معنى ذلك أن إتباع المدخل التجارى لتحقيق التكامل الإقتصادى (التكامل الإقتصادى

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص كلا من :

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between the European Community and the Arab League,** Op. Cit., pp. 71 - 78.

- B.Balassa, E.J.Stoujesdijk, **Economic Integration Among Developing Countries,** International Bank for Reconstruction and Development, Washinton,W.C., 1974.

- F.Lizano, "**Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levels of Development,**" in : F.Machlup (Ed.), **Economic Integration : Worldwide, Regional, Sectoral,** Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest, 1974, Macmillan, New York - London 1976, pp. 275 - 284.

السالب) لم يكن مواتيا لتحقيق أى درجة من درجات سلم التكامل الإقتصادى السالب، وبالتالى فإن الجهود التكاملية التى إختارت هذا السبيل قد أعاقت محاولات التكامل أكثر من محاولة دعمها.

☼ **العامل الثانى** : إستهدفت محاولة التكامل الإقتصادى الأوربى فى عقدى الخمسينيات والستينيات تحرير التجارة البينية بين الدول الأوربية قيد البحث. وفى هذا الخصوص يمكن القول - وطبقا لنظرية ليندر S.B.Linder - فإن الدول الأوربية هى أكثر ملاءمة لتطبيق مناهج **التكامل الإقتصادى السوقى** Market Economic Integration نظرا لتشابه هياكل الدخل أو الطلب فيما بينها، وبالتالى تميزها بكثافة التجارة الخارجية الإقليمية لهذه الدول الأعضاء فى **الإقليم الإقتصادى الأوربى** European Economic Region. فكثافة التجارة الخارجية الإقليمية تعتبر دالة طردية فى درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء فى الإقليم الإقتصادى المعنى، ودالة عكسية فى درجة تباين هياكل الدخل للدول المختلفة ،. والتى هى عادة دول تنتمى إلى أكثر من إقليم إقتصادى. وتصدق حالة العلاقة الطردية بين كثافة التجارة الخارجية ودرجة تشابه هياكل الدخل على حالة التجارة البينية بين الدول الأوربية الأعضاء فى الجماعة الإقتصادية الأوربية ومنطقة التجارة الحرة الأوربية، فى حين تصدق حالة العلاقة العكسية بين كثافة التجارة الخارجية البينية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة التبادل التجارى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو. لهذا يمكن القول بإنخفاض درجة كثافة التجارة البينية الممكنة فى المنتجات الصناعية بين الدول الآخذة فى النمو لتباين هياكل دخولها الوطنية. يضاف إلى ذلك أن تجارة المنتجات الصناعية تميل إلى الكثافة فى ظل وجود التغيرات التكنولوجية المؤقتة، وإختلافات فى المهارة، وإقتصاديات الحجم، وهى عوامل تغيب عن ساحة التنمية الإقتصادية للدول الآخذة فى النمو.

يضاف إلى ذلك أن إقتصاديات الدول الأوربية تتميز بدور فعال للقطاع

الصناعى بالمقارنة بذلك الدور الذى يحتله القطاع الزراعى. من هنا نجد أن الدول الصناعية المتقدمة قد أعطت أهمية خاصة لتحرير التجارة الإقليمية الأوربية فى المنتجات الصناعية من القيود المفروضة عليها. ويختلف هذا الوضع فى الدول الآخذة فى النمو حيث لازال **القطاع الأولى** Primary Sector يحتل مكانة بارزة فى إقتصاديات هذه الدول بالمقارنة بالدور الذى يحتله **القطاع الثانوى** (Secondary Sector) وهو القطاع الصناعى. ولما كانت محاولات التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو قد إختارت لنفسها نماذج تتشابه مع تلك التى إتبعتها الدول الصناعية الأوربية، فإنها بذلك تكون قد إختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية، وهى التجارة فى القطاع الإنتاجى الضعيف. وفى الوقت نفسه تكون قد أهملت هذه الدول أهمية البحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الزراعى، وبالتالى لم تفلح هذه الدول فى تطويع آليات التكامل الإقتصادى الإقليمى لتشجيع التنمية الزراعية بين دول هى فى أشد الحاجة إلى هذه التنمية لتقليل إعتمادها على العالم الخارجى فى إستيراد المواد الغذائية وكثير من المواد الأولية.

☼ **ثالثا** : على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء فى الجماعة الإقتصادية الأوربية EEC ومنطقة التجارة الحرة الأوربية EFTA تحقق مغانم ومكاسب أكثر من غيرها من الدول ، نرى أن آليات التكامل الإقتصادى بين هذه الدول تضمن تحقيق العدالة بين هذه الدول بحيث يمكن لكل دولة عضو الإستفادة من إنضمامها إلى هذه التكتلات الإقتصادية، وتمنع دولة واحدة أو عدد محدود من الدول من الإستفادة بمكاسب التكامل، فى حين تتعرض باقى الدول للخسارة.

وبملاحظة نفس المشكلة على صعيد التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو، نجد أن الوضع يختلف كثيرا. وتفسير ذلك يكمن فى تمتع بعض الصناعات بالدول الآخذة فى النمو بأهمية إستراتيجية (المرتفعات الإستراتيجية) مثل صناعات الحديد والصلب، وهى صناعات لها طبيعتها

السياسية عند حكومات هذه الدول . وتعتبر هذه الصناعات من قبيل السلع العامة Public Goods . من هنا فإن هذه الدول لن تقبل تعريض هذه المرتفعات الإستراتيجية لأضرار ناشئة عن عوامل المنافسة الناجمة عن تحرير التجارة الإقليمية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وفى ضوء ذلك تتجه هذه الدول إلى خلع الحماية على هذه الصناعات الإستراتيجية، وإستثنائها بالتالى من محاولات تحرير التجارة البينية بينها. يضاف إلى ذلك أن تفاوت مستويات ودرجات النمو الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو من شأنه تعطيل الإتجاه نحو تحرير التجارة البينية بين هذه الدول نظرا لخوف الدول الأقل تقدما من ضياع بعض الصناعات الهامة المتوافرة لديها على إثر تحريرالتجارة، وزيادة المنافسة القادمة من الدول الأعضاء الأكثر تقدما فى المنطقة التكاملية. وبالتالى تحاول الدول الأقل تقدما إستثناء صناعاتها من محاولات تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، أو عدم رغبتها فى الإستمرار كعضو فى هذا التكامل.

☼ **العامل الرابع** : حققت أوربا الغربية نجاحا كبيراً فى جهودها التكاملية نظرا لمصاحبة هذه الجهود لمرحلة الرواج الإقتصادى التى صاحبت وأعقبت مرحلة إعادة بناء أوربا المهدمة. ولقد تميز هذا العصر بكثير من مظاهر الإستقرار الإقتصادى المالى والنقدى، وإستقرار أسعار الصرف وتحقيق مستويات عالية من التوظيف. وعلى النقيض من ذلك تعانى الدول الآخذة فى النمو خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات وما بعدها مظاهر حادة لإختلالات موازين مدفوعاتها، وتعرضها لحالات من عدم الإستقرار الإقتصادى المالى والنقدى لتأثرها بموجات تضخمية مستمرة ، وبالتالى لابد من إختلاف طبيعة المناهج التكاملية المتبعة فى المجموعتين من الدول .

وفى رحاب هذه العوامل الأربعة المفسرة لنجاح محاولات التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الصناعية – وهى نفس العوامل المفسرة لتعثر هذه المحاولات بين الدول الآخذة فى النمو –، فإنه يمكن القول بأن النموذج

التكاملى الذى إتبعته الدول الصناعية المتقدمة والمعروف بإصطلاح التكامل الإقتصادى السوقى Market Economic Integration Model يكون ملائما لإقتصاديات تتوافر فيها مجموعة الخصائص التالية :

١ - تشابه الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء التى يتكون منها الشكل التكاملى الذى تم الإتفاق عليه، والذى يبدأ بمرحلة التكامل الإقتصادى السالب Negative Economic Integration، وهو ما يطلق عليه فى بعض الأحيان الأخرى بالمدخل التجارى للتكامل Trade Integration.

٢ - التقارب بين معدلات النمو الإقتصادى ومستويات التقدم الإقتصادى للدول التى يتألف منها الشكل التكاملى المتفق عليه بينهما .

٣ - توافر قاعدة قوية ومتقدمة للبنية الأساسية، وتشابه التسهيلات المقدمة للإنتاج فى الدول الأعضاء .

٤ - تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال Highly Substitiutive Foreign Trade .

وفى مجال الإجابة عن السؤال الثانى المتعلق بماهية المعالم والمكونات الممكن إقتراحها لنظرية جديدة للتكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو، فإننا يمكن القول إننا فى حاجة إلى مستوى تنظيرى جديد نحاول من خلاله بلورة معالم وإتجاهات نظرية جديدة للتكامل الإقتصادى الإنمائى (١) . ولايعنى هذا أننا نبدأ فى تحليلنا من فراغ، أونتجه إلى تخطئة النماذج الإقتصادية التى تصدت لتفسير ظاهرة التكامل

---

(١) - يود الكاتب التنويه إلى سبق تقدمه بهذا البناء النظرى الجديد لنظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى فى رسالته للدكتوراه عام ١٩٨٠، والتى حصل بمقتضاها على جائزة اللجنة التنفيذية الأوربية فى بروكسل لعام ١٩٨٠، وهى الجائزة التى تمنح لأفضل ثلاث رسائل للدكتوراه راجع رسالة الكاتب للدكتوراه بعنوان:

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Coopration and Integration Between the European Community and the Arab League,** Veralg V. Florentz München, 1981.

الإقتصادى الإقليمى بين الدول الصناعية المتقدمة. ولكن الفرضية الرئيسية فى هذا البناء النظرى الجديد هى عدم كفاية هذه النماذج فى مجال تحليل وتفسير ظاهرة التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو. وفى هذا الخصوص، فإن نقطة البداية فى النظرية الجديدة للتكامل الإقتصادى الإنمائى هى "عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بخلق التجارة Trade Creation وتحويل التجارة Trade Diversion التى إرتكز عليها النموذج الأساسى النيوكلاسيكى للإتحادات الجمركية وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الصناعية المتقدمة فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية .

أما النقطة الثانية فى هذا البناء النظرى الجديد فهى إحلال فكرتين أخريين محل فكرتى خلف التجارة وتحويل التجارة. وتتعلق الفكرتان الجديدتان بما يلى :

● فكرة خلق التنمية Development Creation ، وهى الفكرة التى تشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الإقتصادية التى يمارسها التكامل الإقتصادى الإقليمى فى مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظف والإنتاج بإقتصاديات الدول التى تتألف منها المنطقة التكاملية. ويعكس هذا التوسع فى مجالات الإنتاج والتوظف تحولا واضحا فى إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى بحيث تحل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمى Regional Outwrad - Looking Industrialization Strategies. محل إستراتيجيات التصنيع القطرية ذات التوجه الداخلى .

● فكرة تحويل التنمية Development Diversion ، وهى الفكرة التى تشير إلى حالة الإنكماش فى مستويات التوظف والإنتاج الناتج عن تكوين مشروع التكامل الإقتصادى بين مجموعة من الدول الآخذة فى النمو. وفى هذا الخصوص ،فإنه يمكن إرجاع حالة الإنكماش فى مستويات التوظف والإنتاج إلى إختفاء أو إندثار بعض الوحدات الإنتاجية على أثر إندلاع المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة فى الدول الأعضاء

فى المنطقة التكاملية. ومن المعروف أن زيادة حدة المنافسة ترجع إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

وغنى عن البيان أن تكوين إحدى درجات سلم التكامل الإقتصادى الإقليمى بين مجموعة من الدول الآخذة فى النمو تصبح مفيدة من وجهة نظر فكرة خلق التنمية، وتصبح ضارة من وجهة نظر تحويل التنمية. ويتوقف الأثر الصافى لتكوين مشروع التكامل الإقتصادى على ما إذا كان خلق التنمية أكبر أو أقل من تحويل التنمية. ويعتبر هذا **الأثر الصافى موجبا إذا كانت قوة خلق التنمية > قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر الصافى يعتبر سالبا** إذا كانت قوة خلق التنمية < قوة تحويل التنمية .

وفى ضوء هذا التأصيل النظرى لفكرتى خلق التنمية وتحويل التنمية ، فإنه يمكن إبراز المعالم والمكونات التالية لنظرية التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو :

● **أولا : يجب النظر إلى نموذج التكامل الإنمـائى** Development Integration Model على أنه منهاج لتحويل إستراتيجيات التنمية من النطاق القطرى الضيق إلى النطاق الإقليمى الأكثر إتساعا. ويهيىء هذا المنهاج التكاملى الطريق للإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمية كأحد آثار توسيع السوق لتحوله من النطاق القطرى إلى النطاق الإقليمى. وتساعد هذه الصفة الجديدة التى تكتسبها الإستراتيجيات المتبعة لتوجيه دفة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية فى تفادى الآثار السلبية التى صاحبت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى التى إختارتها الدول الآخذة فى النمو لتوجيه عجلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لإقتصادياتها القومية خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف عقد التسعينيات. وفى الوقت نفسه فإن هذا النموذج التنموى للتكامل الإقتصادى يهيىء الظروف لإقامة عدد من الصناعات الرئيسية الإقليمية مثل الصناعات الكيميائية والبتروكيمائية، صناعات الحديد

والصلب، الصناعات الوسيطة والرأسمالية وغيرها. وتتعلق هذه الظروف بتوسيع نطاق السوق وتحرير التجارة الإقليمية، وهى عوامل ضرورية لإمكانية إرساء قواعد هذه الصناعات طبقا لشروط الحجم الأمثل للإنتاج. ومما لاشك فيه أن قائمة الصناعات الإقليمية المشار إليها يمكن أن تلعب دورا قياديا فى قيادة عجلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل المنطقة التكاملية بخطوات وثابة إلى الأمام، خاصة فى ضوء ماطرحناه سابقا من إتجاه إقامة نظام جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولى على أساس نقل كثير من الصناعات المتطورة تكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الآخذة فى النمو، وخاصة تلك الصناعات المتحيزة ضد البيئة .

● **ثانيا** : يجب النظر أيضا إلى "**خلق التنمية**" على أنه ظاهرة مفيدة تؤدى إلى توزيع أفضل للموارد الإقتصادية داخل المنطقة التكاملية . ويرجع هذا الأثر الإيجابى للقوة التنموية الإنشائية للتكامل الإقتصادى الإقليمى إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة عن تلك التى كان يتم إتباعها فى ظل معايير التنمية القطرية. أما "**تحويل التنمية**" فيجب إعتباره ظاهرة ضارة تؤدى إلى إختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين الدول الآخذة فى النمو الأعضاء فى المنطقة التكاملية. فتحرير التجارة الإقليمية يؤدى إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة فى أنشطتها الإنتاجية، كما تلزم الدول الأعضاء فى الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات، وترتيبات الصرف الأجنبى التى كانت تتبعها قبل تكوين مشروع التكامل الإقتصادى الإقليمى بين هذه الدول .

وفى إطار هذا التحديد الواضح **لفكرتى خلق التنمية وتحويل التنمية** فإن نظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى فى ثوبها الجديد تختلف إختلافا جوهريا عن نظرية التكامل الإقتصادى السوقى بين الدول الصناعية المتقدمة فى النقاط التالية :

■■ تحتوى فكرتا خلق التجارة وتحويل التجارة - اللتان يعتمد عليهما النموذج الأساسى النيوكلاسيكى - على عناصر ضارة وأخرى مفيدة من حيث تأثيرهما على مستويات الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. فخلق التجارة يعتبر أمرا مفيدا، فى حين أن تحويل التجارة يعتبر أمرا ضارا.

■■ من الممكن أن تعتبر قوة خلق التجارة فى حالة الدول الآخذة فى النمو كقوة ضارة فى ضوء النظر إلى ما يمكن أن تؤدى إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من إندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، وبالتالى تخفيض مستويات الإنتاج والتوظف، وهذا هو نفس الأثر الذى يترتب على قوة تحويل التنمية. أى أنه من الممكن أن يتشابه أثر كل من خلق التجارة وتحويل التنمية فى بعض الأحيان فى حالة نموذج التكامل الإنمائى، وهو مالايمكن أن يتحقق فى حالة نموذج التكامل السوقى .

■■ وفى الوقت نفسه تعتبر قوة تحويل التجارة فى ظل نموذج التكامل الإقتصادى السوقى أمرا ضاراً لتحويله التجارة من المصادر الإنتاجية الأكثر كفاءة من خارج منطقة التكامل إلى المصادر الإنتاجية الأقل كفاءة داخل منطقة التكامل. غير أن هذا لايصدق بالضرورة فى حالة نموذج التكامل الإنمائى، ذلك أن تحويل التجارة يمكن أن يكون أمراً مفيدا لما يمكن أن يؤدى إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لدوران دولاب العملية الإنتاجية من كل قيود الصرف الأجنبى والقيود الكمية المفروضة عليها فى حالة الحصول عليها من داخل المنطقة التكاملية. وفى هذا الخصوص فمن الممكن أن يلتقى كل من خلق التنمية وتحويل التجارة من حيث تشابههما فى الأثر على مستويات الإنتاج والتوظف فى حالة نموذج التكامل الإنمائى، وهو مالم يمكن أن يتحقق فى حالة نموذج التكامل السوقى.

● ثالثا: تتجه نظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الإقتصادى الإقليمى على أنه إطار للتوصل إلى

تخصيص أفضل للموارد الإقتصادية فى المستقبل، وليس تخصيصاً أفضل لهذه الموارد فى الوقت الحاضر. ويؤكد هذا المعنى على حقيقة بعينها وهى أن التكامل الإقتصادى الإنمائى هو نموذج يوفر الإطار النظرى لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم التكامل الإقتصادى الإنمائى على إتجاهات الإستثمار ودورها فى زيادة الإنتاج فى المستقبل. وفى ضوء هذه الحقيقة فإن نموذج التكامل الإنمائى لا يصلح لأن يكون إطاراً نظرياً مناسبا لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم التكامل الإقتصادى على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل، وإنعكاسات ذلك على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

وتبنى هذه الحقيقة السابقة على رؤية واضحة للحجم الصغير للتجارة البينية بين الدول الآخذة فى النمو. فإذا كان التكامل الإقتصادى السوقى بين الدول الصناعية المتقدمة قادراً على توسيع نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية ، فإن هذا يعود إلى تمتعها بأجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة. وغنى عن البيان أن الوضع الأخير يغيب عن إقتصاديات الدول الآخذة فى النمو الأعضاء فى المنطقة التكاملية لعدم تمتعها بهياكل إنتاجية متنوعة ومتقدمة. من هنا نجد أن الدول الآخذة فى النمو تسعى فى المقام الأول إلى إحداث تغييرات جوهرية فى هياكلها الإنتاجية والتجارية خلال عقد التسعينيات والسنوات الأولى من العقد الأول للقرن الحادى والعشرين . وفى هذا الخصوص، فإنه لابد لهذه الدول من البحث عن آليات تكاملية من ذلك النمط التكاملى التنموى تتوافر لديها القدرة على توجيه إقتصادياتها القومية وفقا لمقتضيات **التخصص الإقليمى Regional Specialization** الواجب التحقيق فى عقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادىوالعشرين.

● **رابعا** : تشترط نظرية التكامل الإقتصادى الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو ضرورة إحتواء نموذج **التكامل الإقتصادى السالب**

Negative Economic Integration – وهو مايعرف أيضا بالمدخل التجارى –، وعناصر من **التكامل الإقتصادى الموجب** Postive Economic Integration فى آن واحد، بحيث تدعم عناصر النوع الثانى قوى التكامل الإقتصادى المتولد عن النوع الأول، وذلك لدعم الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية السابق إقتراحها لتكون محوراً للجهود التكاملية والإنمائية للدول الآخذة فى النمو فى عقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين. معنى ذلك أن نموذج التكامل الإنمائى يجب أن يشتمل على خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وعلى خطوات أخرى – بالتوازى معها – من تنسيق وتوحيد السياسات الإقتصادية وسياسات التنمية الإقتصادية الإقليمية. وتتم هذه الخطوات المتوازية من التكامل الإقتصادى السالب والتكامل الإقتصادى الموجب على هدى من مبادىء التخصص وتقسيم العمل الإقليمى بين الدول الآخذة فى النمو الأعضاء فى المنطقة التكاملية . فالإقتصار فى بناء نموذج التكامل الإنمائى على عناصر من التكامل الإقتصادى السالب دون تغذيته بعناصر من التكامل الإقتصادى الموجب من شأنه تحريك قوى المنافسة المدمرة داخل المنطقة التكاملية. وتزداد هذه النتيجة وضوحا إذا ماعلمنا أن الموقف التنافسى للصناعات القائمة فى الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية يتوقف على عوامل ثلاثة هى : التوليفة القائمة بين العقبات الجمركية والعقبات غير الجمركية، سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبى، والتباين فى معدلات النمو الإقتصادى ومستويات التنمية الإقتصادية. فالتدهور الذى يصيب بعض الأنشطة الإنتاجية بعد تكوين التكامل الإقتصادى يرجع فى المقام الأول إلى الضرر الذى يلحق بالموقف التنافسى للصناعات القائمة، والذى يرجع بدوره إلى التفاوت الكبير بين الدول الأعضاء فى هذه العوامل الثلاثة، والعقبات الناشئة عن وجودها قبل تكوين مشروع التكامل الإقتصادى. وحتى يتم تلافى الآثار السلبية لكل ذلك، فإنه يجب على نموذج التكامل الإنمائى أن يجمع بين عناصر من التكامل الإقتصادى

السالب، وعناصر أخرى من التكامل الإقتصادى الموجب. وهذه هى النقطة المحورية لمنافشات البند القادم .

٤.١٠. نموذج مقترح للتكامل الإقتصادى الإنمائى :

يتبقى بعد أن إستعرضنا الملامح والإتجاهات الأساسية لنظرية التكامل الإقتصادى الإنمائى بين الدول الآخذة فى النمو أن نتقدم بإقتراح بنموذج للتكامل الإنمائى حتى يكتمل البناء النظرى لتحليلنا الخاص بهذه الظاهرة. ولعله من المفيد فى هذا المجال أن نسجل مجموعة من الملاحظات المبدئية فى هذا المجال :

● **الملاحظة الأولى**، وتتعلق بعدم إلتزامنا فى تجهيز البناء النظرى لنموذج التكامل الإقتصادى الإنمائى بالإنتقال تصاعديا مع درجات سلم التكامل الإقتصادى الذى يبدأ بإتفاقيات التفضيل الجزئى، ثم منطقة التجارة الحرة، يليها بعد ذلك مرحلة تكوين الإتحاد الجمركى ، فمرحلة السوق المشتركة، ثم الإنتقال إلى مرحلة الوحدة الإقتصادية ، إلى أن ينتهى هذا السلم بمرحلة التكامل الإقتصادى التام. معنى ذلك أنه من المنتظر أن نختار إحدى الدرجات الواقعة فى أدنى السلم، مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة فى أعلى هذا السلم. ولايعنى ذلك تجاهلنا لأهمية الإنتقال التصاعدى من درجة إلى أخرى – فهذا ممكن فقط فى حالة الدول الصناعية المتقدمة –، ولكن الهدف هو البحث عن المراحل الممكن تنفيذها بطريقة آنية بحيث يمكن تنفيذها من الناحية العملية فى بداية تكوين التكامل الإقتصادى من ناحية، ويدعم بعضها البعض الآخر من ناحية أخرى.

● **الملاحظة الثانية**، وهى خاصة بأهمية شد الإنتباه إلى أن محاولتنا لإنتقاء بعض العناصر دون البعض الآخر فى بداية إنشاء نموذج التكامل الإنمائى إنما يقتصر فقط على المراحل الأولى من إنشاء الكيانات

الإقتصادية الإقليمية حتى تبدأ إقتصاديات الدول الآخذة فى النمو فى الإنتقال إلى مرحلة النمو الإقتصادى الذاتى. فعند بلوغ هذه المرحلة يصبح - بل يتحتم - فى الإمكان إعادة الإنضباط إلى أسلوب إختيارنا لدرجات السلم الإقتصادى بحيث يكون الإنتقال تصاعديا من أسفل إلى أعلى. من هنا يتضح أن هذا التجاوز فى طريقة إختيار الدرجات المختلفة لسلم التكامل الإقتصادى قاصر على الفترة الإنتقالية، وهى فترة تمهيدية يتم فيها إعداد إقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية للتكيف مع المتغيرات والإستراتيجيات الإقليمية التى حلت محل المتغيرات والإستراتيجيات القطرية.

● **الملاحظة الثالثة**، والخاصة بأهمية وحتمية التزاوج بين عناصر التكامل الإقتصادى السالب، وعناصر التكامل الإقتصادى الموجب. معنى ذلك ضرورة الجمع بين **عناصر تنافسية** Competitive Elements ، **وعناصر تعاونية** Cooperative Elements - . ، **تتعلق العناصر التنافسية** بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، فى حين **تتحقق العناصر التعاونية** من خلال الإتفاق على الحد الأدنى لتنسيق أو توحيد السياسات الإقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول، فضلا عن بلورة إستراتيجية إقليمية للتنمية الإقتصادية تتولى توجيه الإقتصاديات القومية لهذه الدول .

وفى ضوء هذه **الملاحظات الثلاثة** المحددة للمنطقة التى نتحرك فيها ونختار من داخلها المكونات المختلفة للنموذج المقترح للتكامل الإقتصادى التنموى، فإنه يمكن القول إن هذا النموذج يجب أن يشتمل فى المراحل الأولى على إختيار الصورة المناسبة والشكل المقبول للتكامل الإنمائى على العناصر التالية : **العنصر الأول** ويتعلق بإقامة **منطقة حرة** تتكون بدورها من **منطقة تجارة حرة** Free Trade Area تتكفل بتحرير التجارة البينية بين الأعضاء من القيود المفروضة عليها من ناحية، **ومنطقة إستثمار حرة** Free Investmen Area تفسح الطريق أمام إنتقالات وتحركات

رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. أما **العنصر الثانى** فينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وغنى عن البيان أنه من الأهمية بمكان أن يتم إختيار وتنفيذ هذه العناصر فى وقت زمنى واحد، بحيث لا تطبق خطوة التكامل الإقتصادى السالب دون مصاحبتها بخطوة التكامل الإقتصادى الموجب، وإلا ساهمت الخطوة الأولى فى تدمير عدد من قطاعات الإنتاج بالدول الأعضاء الأقل تقدما.

وإذا إنتقلنا إلى مناقشة التفصيلات الخاصة **بإقامة المنطقة الحرة بشقيها التجارى والإستثمارى**، فإنه يمكن القول بأن هذه الدرجة التكاملية تعد أكثر درجات التكامل الإقتصادى السالب ملاءمة لظروف إقتصاديات الدول الآخذة فى النمو فى المراحل التكاملية الأولى. وتتضح هذه النقطة بصورة أكبر فى ضوء النظر والتأمل فى مجموعة العوامل التالية :

■■ إحتواء السياسات التجارية المطبقة فعلا فى مجموعة الدول الآخذة فى النمو فى وقتنا الراهن على الشىء القليل والمستمد من مفاهيم وروح حرية التجارة الخارجية، والشىء الأكبر والمستمد من مفاهيم وروح حماية التجارة الخارجية . فالرسوم الجمركية المرتفعة، والمبالغة فى تطبيق القيود الكمية، والتعليمات الصارمة للصرف الأجنبى تشكل القاعدة المألوفة للسياسات التجارية المتبعة فى الدول الآخذة فى النمو. من هنا يمكن القول بأن هذه السياسات لاتقدم إطارا مناسبا للبدء فى تطبيق صور التكامل الإقتصادى السالب الأكثر تقدما مثل درجات الإتحاد الجمركى والسوق المشتركة. فإقناع الدول الأعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة على تجارتها البينية مرحليا مع إحتفاظها بهذه السياسات التجارية فى مواجهة العالم الخارجى يعد شيئا ممكنا فى مستهل التطبيق الفعلى لنموذج التكامل الإقتصادى الإنمائى .

■■ التفاوت الكبير فى مستويات التعريفة الجمركية المطبقة على واردات الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية . وغنى عن البيان أن هذا الموقف

يخلق العديد من الصعوبات فى وجه الدول الأعضاء فى محاولتها لتوحيد التعريفة الجمركية المطبقة على وارداتها من الدول التى سوف تبقى خارج هذه المنطقة التكاملية، وذلك فى حالة إتفاق الدول الأعضاء على إختيار الإتحاد الجمركى أو السوق المشتركة كدرجات محتملة للتكامل الإقتصادى السالب.

■■ تتطلب المراحل الحالية للتنمية الإقتصادية فى الدول الآخذة فى النمو ضرورة إعطاء هذه الدول قدرا من المرونة فى تشكيل سياساتها التجارية تجاه الدول غير المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية. فمشكلات العجز المزمن فى موازين المدفوعات يفرض على هذه الدول التدخل بصورة أو بأخرى فى سوق الصرف الأجنبى لإدارة الطلب على الصرف الأجنبى على مجموعة وارداتها الخارجة عن **نطاق سلع التنمية** Development Goods • وتوفر منطقة التجارة الحرة المرونة المطلوبة فى تشكيل هذه السياسات التجارية فى ضوء الحالة التى تكون عليها أسواق الصرف الأجنبى داخل الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية .

وتأسيسا على **العوامل الثلاثة السابقة وإنطلاقا منها**، فإنه يمكن القول إن إزالة القيود الكمية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة تهيىء المناخ لعملية تحويل إستراتيجيات التنمية الإقتصادية المتبعة فى هذه الدول من الطابع القطرى المتجه نحو السوق المحلى إلى إستراتيجيات لها بُعْدٌ إقليمى. وتساهم هذه العملية فى توسيع **دائرة التخصص الصناعى داخل المنطقة التكاملية** Intra - Industry Specialization . ويحقق هذا النمط من التخصص الصناعى الظروف الملائمة لتهيئة الصناعات القائمة على مواجهة المنافسة المتزايدة والقادمة من الصناعات الأخرى الشبيهة داخل المنطقة التكاملية. وأمام هذا الوضع، فإن الأمر يتطلب تنفيذ برنامج إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية على مرحلة إنتقالية طويلة نسبيا خشية أن

يؤدى الإسراع فى تنفيذ هذا البرنامج إلى تدمير الصناعات الأقل كفاءة داخل الإقليم التكاملى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جدول زمنى متفق عليه An Agreed - upon - Time Table يسمح للصناعات القائمة بتهيئة نفسها للدخول فى حلبة المنافسة الإقليمية. وتعتبر هذه المرحلة خطوة تمهيدية نحو تمكين هذه الصناعات القائمة من الدخول إلى ساحة الأسواق الدولية، ومقابلة المنافسة الحادة التى تشهدها هذه الأسواق. بعبارة أخرى، فإن الأخذ بدرجة منطقة التجارة الحرة كدرجة تكاملية يدعم الصناعات القائمة فى الدول الأعضاء ويهيئها للتعامل مع الأسواق الدولية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية التى حددها نموذج ريكاردو الكلاسيكى Ricardian Model ، ونموذج هكشر – أولين Hechscher - Ohlin Model النيوكلاسيكى .

غير أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن إتخاذ منطقة التجارة الحرة كخطوة تكاملية ملائمة فى إطار بناء النموذج النظرى المقترح للتكامل الإقتصادى الإنمائى إنما يعانى من نقطتى ضعف رئيسيتين هما : **تتعلق نقطة الضعف الأولى** بالدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفة الجمركية وغير الجمركية قبل تكوين التكامل الإنمائى المقترح. وفى هذه الحالة فإن إقامة منطقة تجارة حرة لن يساهم فى توسيع السوق أمام الصناعات القائمة داخل إقتصاديات هذه الدول الأعضاء . أما **نقطة الضعف الثانية** فتنشأ من إنعكاسات التغيرات الحادثة فى التعريفات الجمركية الخارجية على **عملية التنمية الإقتصادية الرأسية** Vertical Developmant . ولتوضيح ذلك نفترض أن الدولة العضو كانت تطبق معدل تعريفة جمركية منخفض قبل إقامة المنطقة التجارية الحرة على وارداتها من أحد المنتجات النصف المصنعة رغبة فى تخفيض نفقات إنتاج المنتج النهائى المستخدم فيه السلعة النصف المصنعة. ثم قامت منطقة التجارة الحرة، وتم على أثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيها. من الملاحظ أن هذه السلعة النصف المصنعة سوف يظل إستيرادها من

الخارج أرخص نسبيا من إستيرادها من إحدى الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة، وبالتالى لن تساهم هذه الصورة التكاملية فى تنمية التجارة البينية فى مثل هذا المنتج وغيره من المنتجات المتماثلة فى الظروف .

أما إذا تحولنا الآن إلى **العنصر الثانى من نموذج التكامل الإنمائى المقترح** ، فإنه يمكن القول إن عملية التنسيق بين السياسات الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء تعتبر شرطا مسبقا لنجاح أى جهود تبذل على طريق تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو. فهذه الخطوات التكاملية التى يشير إليها نموذجنا المقترح تضمن توفير حد أدنى من النجاح لجهود التكامل الإقتصادى الإنمائى، لأن تنفيذها على هذا النحو يساعد الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية على تعظيم الآثار الموجبة لخلق التنمية، والحد من الآثار السلبية لتحويل التنمية وتقليص دورها. وتزداد الحاجة إلى الأخذ **بخطوات العنصر الثانى من نموذجنا المقترح** لرأب الصدع الناشىء عن المواجهة بين خطط وبرامج التنمية الإقتصادية القطرية فى جانب ، وإزالة الأخطار المتولدة عن تباين سياسات التنمية الإقتصادية القطرية فى جانب آخر .

وفى إطار هذا التحديد لمضمون خطوات **العنصر الثانى لنموذجنا** التكاملى المقترح، فإنه يتبقى أن نشير إلى أن عملية توفير الحد الأدنى من التنسيق بين السياسات والخطط يجب أن تغطى المجالات التالية :

● **أولا** : توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والإئتمانية القطرية التى تتبعها الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية التى تتألف من إقتصاديات مجموعة من الدول الآخذة فى النمو والمتجاورة جغرافيا. فالتباين بين هذه السياسات يجعل العملية التكاملية أمراً بالغ الصعوبة، كما يولد الكثير من العقبات التى تقف حجر عثرة فى مواجهة القوى الفاعلة المتولدة عن تحرير التجارة البينية داخل المنطقة التكاملية. وتجد هذه النتيجة تفسيراً لها فى ضوء ماهو معروف من تأثر الموقف النسبى

للصناعات القائمة والمستقبلية للدول الأعضاء عبر الزمن نتيجة لإختلاف معدلات التضخم بين الدول الأعضاء من ناحية، ولحدوث تعديلات فى أسعار الصرف من وقت لآخر من ناحية أخرى .

ونحو تحليل أكثر تحديداً، فإنه يمكن القول إن الإختلافات الحادثة فى أسعار صرف عملات الدول الأعضاء العائدة إلى إختلافات فى الأسعار النسبية داخل المنطقة التكاملية تعد مماثلة من حيث الأثر للإختلافات الموجودة فى نظم وهياكل القيود الكمية والإعانات . وإزالة هذه القيود الأخيرة لايكفى وحده لتحرير التجارة البينية بين الدول الآخذة فى النمو الأعضاء فى المنطقة التكاملية حتى يمكن الإطمئنان إلى تهيئة المناخ لفعل القوى الموجبة والسالبة للتكامل الإقتصادى الإنمائى. فكل هذا من الممكن أن يذهب أدراج الرياح إذا سيطرت على أسواق الدول الأعضاء حالات عدم التأكد التى تسيطر على أسواق الصرف المحلية، والراجعة إلى التقلبات فى أسعار صرف عملات الدول الأعضاء لعدم قابليتها للتحويل إلى بعضها البعض الآخر من ناحية، ولغياب آليات التنسيق النقدية بين هذه الدول من ناحية أخرى. وبغض النظر عما يصيب التجارة البينية للدول الأعضاء من حالات الإضطراب وسريان القوى المضادة التى تولدها القوى التنافسية داخل المنطقة التكاملية، فإنه يلاحظ أن سيطرة حالات عدم التأكد الراجعة إلى الإضطرابات فى أسواق الصرف المحلية تسنى الدول الأعضاء عن المضى قدما فى الإستمرار فى السماح للتغيرات المفاجئة فى التدفقات السلعية أن تفعل فعلها بالصناعات الوطنية القائمة على أرضها. هذه النتائج غير المرغوب فيها من شأنها أن تعتور الخطوات التالية التى تحتاج إليها العملية التكاملية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

لهذا يمكن القول إن توافرحد أدنى من التشابه فى المنهج الذى تختاره الدول الأعضاء فى إدارة عملياتها الخارجية، وحد أدنى من التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات الصرف الأجنبى للدول الأعضاء تمثلان أيضا

الحد الأدنى الذى يمكن البدء به كخطوات أولية على طريق التكامل الإقتصادى، ليتبعها فى مراحل تالية إنشاء بنك مركزى أو إتحاد بين البنوك المركزية الوطنية من ناحية ، وعملة مشتركة لجميع الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

● **ثانيا** : يمثل التنسيق الضريبى مجالا هاما ثانيا يجب على الدول الأعضاء أن تتكاتف فى العمل على تحقيقه داخل المنطقة التكاملية. فهناك خسائر فى الإيرادات الجمركية سوف تلم بإقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة لإلغاء التعريفات الجمركية التى كانت مفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء قبل الشروع فى إقامة منطقة التجارة الحرة. يضاف إلى ذلك وجود ظاهرة توزيع عبء الضرائب غير العادل على مواطنى الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وهذه الظاهرة لاتنشأ فقط فى حالة تباين النظم والتشريعات الضريبية، بل إنها تنشأ أيضا فى حالة تشابه هذه النظم والتشريعات . فتشريعات الضرائب المفروضة على غير المقيمين – على سبيل المثال – تسهل عمليات التهرب الضريبى بطريقة مشروعة بواسطة المنشآت العاملة فى دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء . لهذا فإن التنسيق الضريبى لا يشتمل فقط على توحيد النظم والتشريعات الضريبية بين الدول الأعضاء، وإنما يتضمن أكثر من ذلك تعاونا أكبر بين السلطات المالية لهذه الدول. وتزداد هذه النقطة الأخيرة وضوحا فى ضوء ماهو معلوم من أن تفاقم مشكلة عجز الموازنات العامة يفرض كثيراً من القيود على طريقة إستخدام الموارد المالية فى الدول الأعضاء، وهو ما يشكل قيداً خطيراً على حركة توجيه التنمية الإقليمية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

يضاف إلى ذلك أن القصور الذى يحدث فى مجال تحصيل الإيرادات بعد قيام منطقة التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية من ناحية، والقصور فى تجميع الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة فى موازنات الدول الأعضاء من ناحية أخرى، يخلق قيدا خطيرا على حركة التنمية ذاتها، ويفوق

أيضا الأثر الذى تمارسه ظاهرة التوزيع غير العادل للعبء الضريبى فى الدول الأعضاء . من هنا تظهر أهمية إتفاق الدول الأعضاء على ضرورة إيجاد **آلية تكاملية للتشاور بين السلطات المالية تضمن الحد الأدنى للتنسيق الضريبى داخل المنطقة التكاملية** .

● **ثالثا** : أهمية التنسيق فى مجالات التنمية الإنتاجية داخل الدول الأعضاء . وهذه النقطة الأخيرة تتطلب ضرورة العمل على التنسيق بين خطط وبرامج الدول الأعضاء فى إطار **إستراتيجية موضوعة للتنمية الإقليمية**. Regional Development Strategy . وتعتبر هذه الإستراتيجية الإقليمية أحد مجالات التعاون والتنسيق المثمرة والفعالة بين الدول الأعضاء لما توفره من إطار مناسب للقضاء على جملة المواجهات والخلافات بين الدول الأعضاء فى مجال إعداد برامجها وخططها للتنمية الإقتصادية القطرية. ومن أمثلة هذه الخلافات والصراعات بين الدول الأعضاء تلك المتعلقة بالمجالات الآتية :

١ – وجود مشروعات مدرجة فى خطتين قوميتين أو أكثر للدول الأعضاء، ولكنها تتصارع فيما بينها على نفس المورد المالى، أوعلى نفس المدخلات.

٢ – وجود دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية لها نفس الإهتمامات والمصالح فى أسواق بعينها للتصدير. ويعرف هذا النوع من الخلافات بالصراع على توزيع أسواق التصدير بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

وعلى الرغم فى وجود كل هذه المواجهات والصراعات المألوفة بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية ، يمكن القول بوجود كثير من الفرص فى مجال تنمية القطاعات الإنتاجية. ومن الأمثلة على ذلك إختيار قائمة من المشروعات التى تعتبر **المخرجات Outputs** لإحداها **مدخلات Inputs** لأخرى. ويؤدى الأخذ بهذه الطريقة إلى توسيع نطاق القطاعات الإنتاجية المتكاملة داخل المنطقة التكاملية. فإختيار المشروعات الإنتاجية على هذا النحو يولد **خطوطا إنتاجية تعمل وفقا لإعتبارات إقتصاديات الحجم** .

ولعل من الأشكال المألوفة فى مجال التنسيق بين القطاعات الإنتاجية صيغة المشروعات المشتركة التى تتخذ **شكل الشركات متعددة الجنسيات** Multi-national Corporations . وفى ظل هذا الشكل يمكن للدول الأعضاء أن تتفق على معادلة يتم بها إقتسام كل من رأس المال والأرباح الناتجة عن نشاط هذه الشركات. ومن بين الصيغ المطروحة لهذه المعادلة هو تقسيم رأس المال على الدول الأعضاء بنسبة إستهلاكهم للسلع المنتجة . يضاف إلى ذلك ضرورة أن تقوم هذه الشركات بتوزيع نسبة معقولة من أرباحها على جمهور المساهمين فى رأسمال الشركة حتى يشعر المواطنون بأهمية وجود هذا النمط للتكامل الإنتاجى بين الدول الأعضاء . ويعتبر الإتفاق على هذه الصيغ لإقامة وإتباع نمط الشركات متعددة الجنسيات أحد المجالات الهامة التى تقلل من المواجهة بين الدول الداخلة فى نموذج التكامل الإقتصادى التنموى، نظرا لمشاركتها جميعا فى رأس المال والأرباح والخسائر وفقا لمعادلة متفق عليها بين جميع هذه الدول .

● **رابعا** : ضرورة **الإتفاق والتنسيق** بين الدول الأعضاء على القيام بأنشطة جماعية فى **قطاع البحوث والتطوير** Research & Development (R & D) نظرا للنفقات العالمية والإستثمارات الكبيرة التى تتطلبها طبيعة هذه الأنشطة. فإذا أمكن لهذه الدول التوصل إلى قنوات بحثية مشتركة تتضافر فيها الطاقات المعملية والبحثية وجهود العلماء والخبراء والفنيين والمهندسين، فإن هذا النمط من شأنه أن يساهم فى رفع جودة البرامج والمشروعات المنفذة فى قطاع البحوث من ناحية، وزيادة نطاق التخصص داخل هذا القطاع من ناحية أخرى. ومما لاشك فيه أن إقامة منظمة أو هيئة بحثية إقليمية بإمكانات مالية ومادية ضخمة تعتبر خطوة أولية وجادة على طريق التنسيق بين البرامج والخطط البحثية للدول الأعضاء. يضاف إلى ذلك أن التنسيق الفعال بين البرامج البحثية للدول الأعضاء يساهم فى التوصل إلى إكتشافات تكنولوجية تساهم فى تطوير وتحسين

جودة منتجات الصناعات القائمة، وتقدم فى الوقت نفسه إمكانات التوصل إلى إختراعات وإبتكارات لتخفيض نفقات إنتاج السلع التى يتم إنتاجها فعلا، أو التوصل إلى أنماط سلعية جديدة أو منتجات جديدة لم يسبق للدول الأعضاء إنتاجها من قبل .

● **خامساً** : ضرورة الإتفاق بين الدول الأعضاء على طبيعة الفلسفة الإقتصادية التى تختارها منهاجا لتنظيم حياتها الإقتصادية وأسلوبا لتحديد كيفية سير نظمها الإقتصادية المختلفة. ولقد أصبح الجدل حول هذه النقطة أقل حدة مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات بعد الإطاحة بالنظم الشمولية فى أوربا الشرقية التى صدرت فلسفة التخطيط المركزى للدول الآخذة فى النمو. وأصبحت الفلسفة السائدة فى عالم اليوم هى تلك القائمة على القناعة الكاملة بقوى السوق وقدرتها على توجيه دفة أمور النشاط الإقتصادى مع السماح للدول بالتدخل المحدود وغير المباشر فى توجيه قطاعات الإقتصاد القومى والتأثير على حركة المتغيرات الإقتصادية الكلية. وتعنى هذه الحقيقة أن هناك إتفاقا عاما يسود عالم التسعينيات على ضرورة إطلاق قوى النشاط الخاص وإزالة القيود التى تعترض حركتها لتأخذ مكانها الطبيعى فى إدارة وتوجيه الإقتصاد القومى .

وتتضح أهمية هذه النقطة فى ضوء ماهو معروف لنا جميعا من أن الصراعات والخلافات الأيديولوجية قد قضت على كافة الآمال الممكنة لإقامة نماذج ناجحة للتكامل الإقتصادى بين الدول الآخذة فى النمو منذ عالم مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف عقد التسعينيات . وتعتبر عملية التنسيق بين الدول الأعضاء فى مجال توسيع دائرة النشاط الخاص وتهيئة المناخ الإستثمارى الملائم أحد الأعمدة الرئيسية لنجاح جهود التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء. وهنا يتطلب الأمر من الدول الأعضاء التنسيق والتكاتف فيما بينهما على تقليم أظافر الأجهزة البيروقراطية العاملة لديها والتى تعتبر من مخلفات عصر التخطيط المركزى والفلسفة الإقتصادية الشمولية التى

صاحبتها. يضاف إلى ذلك ضرورة التنسيق بين الدول الأعضاء والعمل على تجانس تشريعات وسياسات الإستثمار المختلفة للدول الأعضاء فى رحاب **منطقة الإستثمار الحرة** Free Investment Area أمرا ضروريا وهاما لرفع القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الإقليمية داخل المنطقة التكاملية.

● **سادسا** : ضرورة الإتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول والمناطق الأقل تقدما داخل المنطقة التكاملية حتى لايحدث إستقطاب للنمو داخل بعض الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى. وتتضح أهمية هذه النقطة إذا ما أخذنا فى الإعتبار أن تفاوت مستويات النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية بين الدول الأعضاء يولد الخوف والقلق لدى الدول الأعضاء الأقل تقدما على مستقبل الصناعات المحدودة والقائمة داخل هذه الدول من جراء زيادة حدة المنافسة فى أعقاب تحرير التجارة البينية داخل المنطقة التكاملية . وتعتبر تجربة الجماعة الأوربية رائدة فى هذا المجال حيث إتفقت هذه الدول على إنتهاج **سياسة إقليمية مشتركة** Common Regional Policy لتأخذ بيد المناطق الأقل تقدما داخل الجماعة ، وعلى وجه خاص فى جنوب إيطاليا وجنوب فرنسا، وحديثا فى كل من دول الجنوب الأوربى وهى أسبانيا والبرتغال واليونان .

بل إن قضية التفاوت فى مستويات النمو والتنمية الإقتصادية شكلت عقبة كئوداً فى وجه محاولات التكامل الإقتصادى العربى فى إطار إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية. فلقد خشيت الدول الأقل تقدما فى المنطقة العربية مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا وجيبوتى من عنفوان المنافسة القادمة من الدول العربية الأكثر تقدما فى مصر، سوريا، العراق، وحديثا دول الخليج العربى. وكان من نتيجة غياب الآلية الإقليمية المطلوبة تعثر جهود التكامل الإقتصادى العربى فى هذا الشأن .

ويتطلب الأخذ بالسياسة الإقليمية المشتركة إنشاء صندوق إقليمى Regional Fund تساهم فيه الدول الأعضاء الأكثر تقدما فى دعم برامج النمو للدول الأعضاء الأقل تقدما، بل والمناطق الأقل تقدما الواقعة فى بعض الدول الأعضاء. وتتحدد أنصبة الدول الأعضاء فى رأس مال الصندوق طبقاً لمعايير عدة نذكر منها على سبيل المثال – لا الحصر – مقدار المكاسب التى تجنيها كل دولة عضو من إشتراكها فى نموذج التكامل التنموى، أومقدار حجم تجارتها الخارجية في إجمالى التجارة الخارجية البينية داخل المنطقة التكاملية، أو إجمالى التجارة الخارجية الإقليمية للمنطقة بصفة عامة.

١١ قائمـــة المراجـــع: BIBLIOGRAPHY

١٠١١١ المراجع باللغة العربية

١ــ إبراهيم محمد يوسف الفار، **دور التمويل الخارجى فى تنمية إقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية**. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

٢ــ أحمد الغندور، **الإندماج الاقتصادى العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

٣ــ البنك الدولى، **تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨**، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٨.

٤ــ العشرى حسين درويش، **التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

٥ــ الهيئة العامة لسوق المال، **البورصة والأوراق المالية**، القاهرة، يناير ١٩٨٤.

٦ــ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **الأسواق المالية العربية**، بحث مقدم إلى حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، ١٦/ ٦ــ ٢١/ ٦/ ١٩٨٦، تونس، ١٩٨٦.

٧ــ بنك مصر، «**أسواق النقد والمال والصرف الأجنبى مع الإشارة إلى سوقى چنيف ونيويورك**»، النشرة الإقتصادية لبنك مصر، العدد الأول، ١٩٨٨، ص ص ٦٩ــ١٠١.

٨ــ جون هدسون، مارك هرندر، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الطبعة العربية، ترجمة كل من: طه عبدالله منصور، محمد عبدالصبور محمد على، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.

٩ــ جون وليامسون، «**مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدى**»، بحث منشور فى: مركز دراسات الوحدة العربية، **التكامل النقدى العربى: المبررات ــ المشاكل ــ الوسائل**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربى فى أبوظبى خلال الفترة من ٢٤ــ٢٧ نوفمبر عام ١٩٨٠، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل ١٩٨١، ص ص ٤١ ــ ٦٠.

١٠ــ جودة عبدالخالق، **مدخل إلى الاقتصاد الدولى**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

١١ــ حسن النجفى، **النظام النقدى الدولى وأزمة الدول النامية**، الموصل ــ بغداد، ١٩٨٨.

١٢ــ حكمت شريف النشاشيبى، **مصادر واستعمالات التمويل المتوسط والطويل الأجل فى الأسواق المالية العربية**، دراسة مقدمة إلى ندوة أسواق رأس المال فى الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها، صندوق النقد العربى، أبوظبى ٤/ ٢ــ ٦/ ٢/ ١٩٨٤.

١٣ــ حمدية زهران، **أزمة النقد العالمى والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

١٤ــ سامى عفيفى حاتم، **التأمين الدولى**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨.

١٥ــ سعيد النجار، **التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

١٦ــ سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧ــ عبدالنبى حسن يوسف، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس ، القاهرة، ١٩٨١.

١٨ــ عبدالهادى النجار، «**الشركة دولية النشاط فى العلاقات الإقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الإقتصاد المصرى**»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٨٠، ص ص ٦٦٥ــ٧٠٨.

١٩ــ عدنان عباس على، «**موازين المدفوعات والتضخم النقدى العالمى: وجهة نظر نقدية فى التضخم النقدى العالمى**»، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثالث، المجلد الثالث عشر، ١٩٨٥، ص ص ١٥٩ــ١٧٧.

٢٠ــ عمر عبدالحميد سالمان، **الآثار الإقتصادية لأسواق العملات الأوروبية على النظام النقدى الدولى مع إشارة خاصة بالدول النامية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلون، القاهرة، ١٩٨٧.

٢١ــ فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومى**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٢ــ مجدى أحمد الشوربجى، **السياسة الإئتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات، دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى**، رسالة مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية للحصول على درجة الماجستير فى التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٣ــ محمد زكى شافعى، **مقدمة فى العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٧.

٢٤ــ ــــــــــــــ، **مقدمة فى النقود والبنوك**، الطبعة السابعة، بيروت، ١٩٧٣.

٢٥ــ محمد لبيب شقير، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٨.

٢٦ــ محمود حسن حسنى، **دور رأس المال العربى فى تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول العربية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلون، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٧ــ ،ــــــــــــــ، **تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٧٣ــ ١٩٨٢** ــ رسالة دكتوراه فى فلسفة التجارة الخارجية مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلون، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٨ــ هاشم الصباغ، **الأسواق المالية العربية: واقعها تنظيمها، حجمها**، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، عدن، ١٥/ ١٢ــ ٢٠/ ٦٢، ١٩٨٤.

٢٩ــ وجيه شندى، **المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

٠٢٠١١ المراجع باللغة الإنجليزية

1 - S. S. Alexander, «**Effects of a Devaluation on a Trade Balance**» in: I.M.F. Staff Papers, Vol. 2, Washington, D. C., 1962, PP. 263-278.

2 - R. Z., Aliber, **Policies Toward the OPEC Oil and Wealth,** Kieler Vorträge, Kiel, 1976.

3 - B., Aubenger, «**Exchanges and Cooperation between the OAPEC** Countries and France in the Field of Agriculture», in: OAPEC (Ed.), **Opportunities for Cooperation between France and the Arab World.**

4 - B., Balassa, «**European Integration: Problems and Issues**», in: American Economic Review, Papers and Proceedings, May 1963, PP. 175-184.

5 - , «**Trade Liberalization and 'Revealed' Comparative Advantage**», In: The Manchester School of Economic and Social Studies, 33 (1965), PP. 99-123.

6 - ,————, «**Tariff Protection in Industrial Countries: An Evaluation**», in: Journal of Political Economy, 73 (1965), PP. 573-594.

7 - ,————, «**Tariff Reductions and Trade Manufactures Among the Industrialized Countries**», in: American Economic Review, 56 (1966) 3, PP. 466-473.

8 - ,————, «**Growth Strategies in Semi-Industrial Countries**», in: The Quarterly Journal of Economics, 84 (1970), PP. 24-47.

9 - ,————, «**Industrial Policies in Tiawan and Korea**», in: L . E. Di Marco (Ed.), **International Economics and Development,** Academic Press, New York, London, 1972, PP. 159-180.

10 - ,————, **The Theory of Economic Integration,** Allen and Unwin, Fourth Impression, London, 1973.

11 - ,————, «**Regional Integration of Trade Policies of Less Developed Countries**», in: P. Streeten (Ed.), **Trade Strategies for Devel opment,** Papers of the Ninth Cambridge Conference on Development Problems,September 1972, New York, Toronto, 1973, PP. 176-196.

12 - ,————, «**Types of Economic Integration**», in: F. Machlup (Ed.) **Economic Integration,** Worldwide, Regional, Sectoral, Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest, 1976, PP. 17-31.

13 - ,————, «**Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A Comparative Analysis**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 114 (1978), PP. 24-61.

14 - ,————, «**Intra- Industry Trade and the Integration of Developing Countries in the World Economy**», in: H. Giersch (Ed.), On the Economics of Intra-Industry Trade, Symposium 1978, Tübingen, 1979, PP. 245-270.

15 - ,————, and E . J., Stoutjesdijk, **Economic Integration Among Developing Countries,** International Bank for Reconstruction and Development, Washington, D . C., 1974.

16 - R . E., Baldwin, «**International Trade in Inputs and Outputs**», in: American Economic Review, May 1970, PP. 430-434.

17 - D . S., Ball, «**Factor- Intensity Reversals in International Comparison of Factor Costs and Factor Use**», in: Journal of Political Economy, 76 (1966) 1, PP. 77-80.

18 - R., Banerji, «**The Export Performance of Less Developed Countries: A Constant Mar' t Share Analysis**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 110 (1974) 3, PP. 447-481.

19 - ,————, **Exports of Manufactures from India: An Appraisal of the Emerging Pattern,** in: Kieler Studien, 130 (1975), Tüdingen, 1975.

20 - P . N., Batra, and R . E., Caves, «**Intermediate Products and the Pure Theory of International Trade: A Neo- Heckscher- Ohlin Framework**», in: American Economic Review, June 1973, PP. 297-311.

21 - J . N., Bhagwati, «**Trade Diverting Customs Unions and Welfare Improvement: A Classification**», in: Economic Journal, 81 (1971) 323, PP. 580-587.

22 - ,————, «**The Heckscher- Ohlin Theorem in the Multi-Commodity Case**», in: Journal of Political Economy, 80 (1972), PP. 1052-1055.

23 - B . S., Bhambri, «**Customs Unions and Underdeveloped Countries**», in: Economica Internazionale, 15 (1962), PP. 235-258.

24 - H . J., Bratton, «**Import Substitution and Productive Growth**», in: Journal of Development Studies, 4 (1968), PP. 312-313.

25 - G., Brunner, «**EEC Policies and OPEC Investment in Downstream Activities: Prospects and Cooperation**», in: News Bulletin, OAPEC, Kuwait, 5 (1979) 1, PP. 14-18.

26 - J., Cassel, **Theoretische Sozialökonomie** 5. Auflage, Leipzig, 1937.

27 - G . P., Casadio, The Economic **Challenge of the Arabs,** Saxon House Studies, Lexington, 1976.

28 - R . E., Caves, **Trade and Economic Structure,** Harvard University, Cambridge, Mass., 1960.

29 - ,————, «**International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment**», in: Economica, 38 (1971), PP. 1-27.

30 - ,————, R . W., Jones, **World Trade and Payments,** Little, Brown, Boston, 1973.

31 - M., Chacholiades, **International Trade Theory and Policy,** Mc Graw Hill, New York, London, Düsseldorf, 1978.

32 - ,————, **International Monetary Theory and Policy,** Mc Graw- Hill Book Company, New York, 1980.

33 - A . K., Chanderli, **Infrastructural Development Requirements in the Arab World with Special Reference to the Role of the Arab Fund for Economic and Social Development,** Kuwait, 1976.

34 - H . B., Chenery; «**Patterns of Industrial Growth**», in: American Economic Review, 4 (1960), PP. 624-653.

35 - ,————, «**Restructuring the World Economy**», in: Foreign Affairs, 53 (1975).

36 - ,————, and L., Taylor, «**Development Patterns Among Countries and Over Time**», in: THe Review of Economics and Statistics, 5 (1968), PP. 391-416.

37 - H . E., Chin, and D., Perthel, «**Primary Commodity Price Indexes: Their Coverage, Fluctuations and Usefulness**», in: W. Driehuis (Ed.), **Primary Commodity Prices: Analysis and Forecasting,** Rotterdam University, Rotterdam, 1976, PP. 43-59-

38 - R . C., Chittle, **Industrialization and Manufactured Expansion in a Worker- Managed Economy: The Yugoslav Experience,** in: Kieler Studien 145 (1977), Tübingen, 1977.

39 - C., Coffey, **The External Economic Relations of the EEC,** Macmillan, London, New York, Dublin, 1976.

40 - B . J., Cohen, **Balance- of- Paym ents Policy,** Penguin Books, Ltd; England, 1969.

41 - C . A., Cooper, «**Introduction**», in: C . A. Cooper and S . S. Alexander (Eds.), **Economic Development and Population Growth in the Middle East,** American Elsevier, New york, 1972, PP. 2-21.

42 - ,————, and S . S. Alexander, (Eds.), **Economic Development and Population Growth in the Middle East,** American Elsevier, New York, 1978.

43 - ,————, and B . F., Massell, «**A New Look at Customs Union Theory**», in: Economic Journal, 75 (1965), PP. 762-747.

44 - C., Cooper, and F., Sercovitch, **The Channels and Mechanisms for the Transfer of Technology from Developed to Developing Countries,** UNCTAD Publications, (TD/P/AC. 11/15), Geneva, April 1971.

45 - R . N., Cooper, «**Worldwide versus Regional Integration: Is there an Optimum Size of Integrated Area**», in: F. Machlup (Ed.), **Economic**

Integration, Worldwide, Regional, Sectoral, Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest 1974, Macmillan. London, New York, 1976, PP. 41-53.

46 - W . M., Corden, «**Economies of Scale and Customs union Theory**», in: Journal of Political Economy, 80 (1972), PP. 465-475.

47 - , , **Inflation, Exchange Rates, and the World Economy,** Clarendon, Oxford, 1977.

48 - W . M., Corden, Monetary **Integration,**. Princeton Essays in International Finance, Vol. 93, Princeton University Press, Princetin, 1972.

59 - T., Dams, «**Agricultural Cooperation and the Lomé Convention**», in: A . M. Alting von Geusau (Ed.), **The Lomé Convention and a New International Economic Order,** Center for International Studies, Tilburg, The Netherlands, 11 (1977), PP. 120-129.

50 - M., Diab, **Inter- Arab Economic Cooperation 1951- 1960, Economic** Research Institute, American University of Beirut, Lebanon, 1963.

51 - ,———, «**The Arab Common Market**», in: Journal of Common market Studies, 4 (1966), PP. 238-250.

52 - ,———, «From an **Autarchic Towards a Cautiously Outward-Looking Industrialization Policy: The Case of Spain**», in: Weltwirtschaft liches Archiv, 107 (1971), PP. 33-72.

53 - ,———, «**Conditions for Successful Import Substitution and Export Diversification in LDCs: A Summary Appraisal**», in: H. Giersch (Ed.), **The International Division of Labour: Problems and Perspectives,** International Symposium, Tübingen, 1974, PP. 336-356.

54 - ,———, «**A Comparative Survey of Industrialization Policies in Fifteen Semi- Industrial Countries**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 112 (1976), PP. 626-657.

55 - ,———, J., Riedel, «**The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries: An Empirical Assessment of Supply and Demand Issues**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 113 (1977), PP. 58-87.

56 - P., Einzig, **The Euro- Dollar System. Practice and Theory of International Interest Rate,** Macmillan, london, 1970.

57 - Executive Intelligence Review, October 30, 1987.

58 - THe Economist, 12-18 December 1987.

59 - R . E., Falvey, «**Transport Costs in the Pure Theory of International Trade**», in: The Economic Journal, 86 (1976) 343, PP. 536-550.

60 - G., Fels, «**The Choice of Industry Mix in the Division of Labour between Industrial and Develoing Countries**, in: Weltwirtschaftliches Archiv, 108 (1972), PP. 71-118.

61 - T . R. Feltham, W . R. Rouenbusch, «**Canada and The Multinational Enterprise**», in: H. R., Hahlo, J . G., Smith, W . Wright (Eds.), **Nationalism and the Multinational Enterprise,: legal, Economic and Manegerial Aspects**, Fourth Edition, leiden and Dobbs Fery, New York, 1977, PP. 34-86.

62 - J . M., Finger, «**A New View of the Product Cycle Theory**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 111 (1975) 1, PP. 79-99.

63 - ,————, and A . J. Yeats, «**Effective Protection by Transportation Costs and Tariffs: A Comparison of Magnitudes**», in: Quarterly Journal of Economics, 90 (1976) 1, PP. 69-176.

64 - ,————, and K. Rosa, «**Trade Overlap, Comparative Advantage and Protection**», in: H. Giersch (Ed.), **On the Economics of Intra- Industry Trade**, Symposium 1978, Tübingen, 1979, PP. 213-240.

65 - M., Friedman, Essays in Positive Economics: The University of Chicago Press, Chicago. London, 1953.

66 - H . A., Gadel Hak, **The Mediterranean Policy of the European Economic Community with Special Reference to Egypt**, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1978.

67 - F., Gehrels, «**Customs Union from a Single- Country Viewpoint**», in: Review of Economic Studies, 24 (1956) 1, PP. 61-64.

68 - H. Giersch, (Ed.), **The International Division of Labour: Porblems and Prospects**, International Symposium, Tübingen, 1974.

69 - ,————, (Ed.), **Reshaping the World Economic Order**, Symposium 1976, Tübingen, 1977.

70 - ,————, (Ed.), **On the Economics of Intra- Industry Trade**, Symposium 1978, Tübingen, 1979.

71 - H . P., Gray, **A Generalized Theory of International Trade**, Macmillan, London, New York, Dublin, 1976.

72 - H. G. Grubel «**Intra- Industry Specialization and the Pattern of Trade**», in: The Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967), PP. 374-388.

73 - W., Gruber, D., Metha, and R., Vernon «**The Technology Factor in a World Matrix**», in: R. Vernon (Ed.), **The Technology Factor in International Trade**, Columbia University, New York, 1970, PP. 233-272.

74 - R., Harrod, «**Factor- Price Relations under Free Trade**», in: Economic Journal, June 1958, PP. 245-247.

75 - G. K., Helleiner, «**Manufactured Exports from Less Developed Countries and Multinational Firms**», in: The Economic Journal, 83 (1973), PP. 21-47.

76 - H. R., Heller, **International Trade Theory and Empirical Evidence**, Prentice- Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1974.

77 - S., Hirsch, **Location of Industry and International Competitiveness**, Oxford, 1967.

78 - ,- - - , «**The United States Electronics Industry in International Trade**», in: National Institute Economic Review, 34 (1967), PP. 92-97.

79 - ,- - - - - , «**Capital or Technolotgy? Confronting the Neo- Factor Proportions and Neo- Technology Accounts of International Trade**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 110 (1974), PP. 535-563.

80 - , - - - , «**Technological Factors in the Composition and Direction of Israel's Industrial Exports**», in: R. Vernon (Ed.), **The Technology Factor in International Trade**, Columbia University, New York, 1970.

81 - ,- - - , «**Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries**», in: H. Giersch (Ed.), **The International Division of Labour: Problems and Perspectives**, International Symposium, Tübingen, 1874, PP. 45-76.

82 - ,- - - - , «**Scope for Manufactured Export Expansion in Developing Countries**», in: H. Giersch (Ed.), **Reshaping the World Economic Order**, Symposium 1976, Tübingen, 1977, PP. 65-85.

83 - , **Rich Man's, Poor Man's and Every Man's Goods: Aspects of Industrialization**,, in: Kieler Studien 148, (1977), Tübingen, 1977

84 - E., Hechscher, «**The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income**», in: Ekonomisk Tidskrift, 21 (1919), PP. 1-32.

85 - G . C., Hufbauer, **Synthetic Materials and the Theory of International Trade,** Harvard University, Cambridge, Mass., 1966.

86 - ,————, «**The Impact of National Characteristics and Technology on the Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods**», in: R. Vernon (Ed.), **The Technology Factor in International Trade,** Columbia University, New York, 1970, PP. 145-231.

87 - G . C., Hufbauer, «**The Multinational Corporation and Direct Investment**», in: P . B. Kenen (Ed.), **International Trade and Finance, Cambridge University,** London, New York, 1975, PP. 253-319.

88 - ,————, J . C., Chilas, «**Specialization by Industrial Countries: Extent and Consequences**», in: H. Giersch (Ed.), **The International Division of Labour: Problems and Perspectives,** International Symposium, Tübingen, 1974, PP. 3-38.

89 - I . M . F., The **Monetary Approoch to The Balance of- Payments: A Survey of the Fund's Contribution to The Literature,** Washington, D . C., Dm. 177/ 77/ 25, March 21, 1977.

90 - Y, Ishiyama, **The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey,** International Monetary Fund, Staff Papers, No. 22, July 1975.

91 - H . G., Johnson, **Money, Trade and Economic Growth,** Harvard University, Cambridge, Mass., 1958.

92 - ,————, «**The Cost of Protection and Scientific Tariff**», in: Journal of Political Economy, (1960) 68, PP. 327-345.

93 - ,————, «**An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions**», in: Journal of Political Economy, 63 (1965), PP. 256-282.

94 - ,————, «**Optimal Trade Intervention in the Presence of Domestic Distor- tions**», in: R . E. Caves, H . G. Johnson, and P . B. Kenen (Eds.), **Trade, Growth, and the Balance of Payments,** Rand Mc Nally, Chicago, 1965.

95 - ,————, «**The Economic Theory of Customs Union**», in: H . G. Johnson (Ed.), **Money, Trade and Economic Growth,** Allen and Unwin, London, 1962.

96 - , , **Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a Developing World Economy,** Wicksell Lectures, 1968, Stockholm, 1968.

97 - , , «**Trade Diverting Customs Unions: A Comment**», in: Economic Journal, 84 (1974) 335, PP. 618-621.

98 - , , «**A Note on Welfare- Increasing Trade Diversion**», in: Canadian Journal of Economics and Political Science, 8 (1975) 1, PP. 117-123.

99 - , , «**Technological Change and Comparative Advantage: An Advanced Country's viewpoint**» in: The Journal of World Trade Law, 9 (1975), PP. 1-14.

100 - P. Juhl, «**Prospects for Foreign Direct Investment in Developing Conutries**», in: H. Giersch (Ed.), **Reshaping the World Economic Order,** Symposium 1976, Tübingen, 1977, PP. 173-219.

101 - M . A., Kemp, **Contribution to the General Theory of Pereferential Trading, North-** Holland, Amsterdam, 1969.

102 - D . B., Kessing, «**Outward- Looking Policies and Economic Development**», in: Economic Journal, June 1967, PP. 300-305.

103 - , , «**The Impact of Research and Development on United States Trade**», in: P . B. Kenen and R. Lawrence (Ed.), **The Open Economy, Essay on International Trade and Finance,** Columbia University, New York, London, 1968, PP. 175-189.

104 - , , «**Different Countries' Labour Skill Coefficients and the Skill Intensity of International Trade Flows**», in: Journal of International Economics, 1 (1977), PP. 453-460.

105 - C . P., Kindleberger, «**European Integration and the Development of a Single Finacial Center for Long- Term Capital**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 99 (1963), PP. 189-209.

106 - A . P., Kirman, «**Trade Diverting Customs Unions and Welfare Improvement: A Comment**», in: Economic Journal, 83 (1973) 331, PP. 890-893.

107 - H., Kitamura, «**Economic Theory and the Economic Integration of Under- developed Regions**», in: M . S. Wionczek (Ed.), **Latin American Economic Integration,** New York, Washington, D . C., London, 1966, PP. 42-63.

108 - R . W., Klein, «**A Dynamic Theory of Comparative Advantage**», in: American Economic Review, 68 (1973), PP. 173-184.

109 - K., kojima, «**Towards a Theory of Agreed Specialization: The Economies of Integration**», in: W . A. Eltis, M . F. Scott, and J . N. Wolfe (Eds.), **Induction, Growth and Trade,** Essay in Honour of Sir Roy Harrod, Clarendon, Oxford, 1970, PP. 305-324.

110 - K., Kortin, and P., Tulloch, **Trade and Developing Countries.** Groom Helm, London, 1977.

111 - M . B., Krauss, «**Recent Developments in Customs Union Theory: An Inter Pretive Survey**», in: Journal of Economic Literature, 5 (1972), PP. 413-436.

112 - J . B., Kravis, «**External Demand and Supply Factors in LDC Export Performance**», in: Banca Nationale del Lavoro, Quarterly Review, 93 (1970), PP. 157-179.

113 - M . E., Kreinin, «**Comparative Labor Effectiveness and the Leontief Scarce Factor Paradox**», in: Acerican Economic Review, 55 (1965), PP. 131-140.

114 - ,————, **International Economics: A Policy Approach,** The Harbrace Series in Business and Economics, New York, Chicago, San Francisco, 1971.

115 - H . B., Lary, **Imports of Manufactures from Less Developed Countries,** National Bureau of Economic Research, Studies in International Economic Relations, 4 (1968), New York, 1968.

116 - B. Lawrence, and Others, **European Monetary Unification and Its Meaning for The United States,** The Brookengs Institution, Washington, D . C. 1973.

117 - H., Leibenstein, «**Allocative Efficiency versus X- Efficiency**», in: American Economic Review, 56 (1966), PP. 392-415.

118 - W., Leontief, «**Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re- Examined**», in: Economic Internationale, 7 (1954) 1, PP. 3-32.

119 - ,————, «**An International Comparison of Factor Costs and Factor use: A Review Article**», in: American Economic Review, 54 (1964), PP. 335-345.

120 - ,———, **The Future of the World Economy,** UN Publications (E. 76. II. A-6), New York, 1976.

121 - R . G., Lipsey, «**The Theory of Customs Unions: Trade Diversion and Welfare**», in: Economica, 24 (1957), PP. 40-60.

122 - ,———, «**Mr. Gehrels on Customs Unions**», in: Review of Economic Studies, XXIV (1957), PP. 211-214.

123 - ,———, «**The Theory of Customs Unions: A General Survey**», in: Economic Journal, 70 (1960) 279, PP. 496-513.

124 - ,———, and R., Lancaster, «**The General Theory of the Second Best**», in: Review of Economic Studies, (1956) 63, PP. 11-32.

125 - I . M . D., Little, «**Regional International Companies as an Approach to Economic Integration**», in: Journal of Common Market Studies, 5 (1966), PP. 181-186.

126 - ,———, T., Scitovsky, and M., Scott, **Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study,** London, New York, Toronto, 1970.

127 - F., Lizano, «**Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levesl of Development**», in: F. Machlup (Ed.), **Economic Integration. Worldwide, Regional, Sectoral,** Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest, 1974, Macmillan, New York, Dublin, London, 1976, PP. 275-284.

128 - N., Lundgren, «**Customs Union of Industrialized West European Countries**», in: G . R., Denton (Ed.), **Economic Integration in Europe,** Weidenfeld & Nicholson, London, 1969, PP. 25-54.

129 - F., Machlup, «**Conceptual and Causal Relationships in the Theory of Economic Integration in the Twentieth Century**», in: B. Ohlin, P.-O. Hesselborn, and p. M. Wijkman (Eds.), **The International Allocation of Economic Activety,** Proceedings of a Nobel Symposium held at Stockholm, Macmillan, London, 1977, PP. 196-245.

130 - ,———, «**Euro- Dollar, Once Again**», in: Banaca National del Lovoro Quarterly Review, June 1972, PP. 119-137.

131 - ,—— ——, «**Relative Prices and Aggregate Spending in the Analysis of Devaluation**», in: The American Economic Review, June 1965.

132 - J . E., Meade, **The Balance- of- Payments**, New York, London 1963.

133 - , , **The Theory of Customs unions**, North- Holland, Amsterdam, 1955.

134 - , , **The Theory of International Economic Policy: Trade and Welfare**, Vol. 2, Oxford University, Oxford, 1955.

135 - D . C., Meade, «**The Distribution of Gains in Customs Unions between Developing Countries**», in: Kyklos, 31 (1968), PP. 713-736.

136 - J . R., Melvin, «**Comments on the Theory of Customs Unions**», in: Manchester School of Economic and Social Studies, 36 (1969) 2, PP. 161-168.

137 - H . A., Merklein, «**How Higher Oil Prices are affecting World Inflation**», in: World Oil, 10 (1975).

138 - , , and W . C., Hardy **Energy Economics**, Gulf Publishing, Texas, 1977.

139 - R . F., Miksell, «**The Theory of Common Markets as applied to Regional Arrangements among Developing Countries**», in: R. Harrod and D. Hague (Eds.), **International Trade Theory in a Developing World**, London, 1963, PP. 205-229.

140 - G., Myrdal, **An International Economy: Problems and Prospects**, Harper and Row, New York, 1965.

141 - F., Pazos, «**Regional Integration of Trade among Less Developed Countries**», in: P. Streeten (Ed.), **Trade Strategies for Development, Papers** of the Ninth Cambridge Conference on Development Problems, September 1972, New York, Toronto, 1973, PP. 145-175.

142 - T, Peeters, «**All Saint's Day Manifesto To European Monetary Union**», in: The Economist, November, 1975.

143 - G . P . J. Pierce, Tysome, **Monetary Economics: Theories, Evidence, and Policies**, Butterworths, London, 1955.

144 - J., Pinder, «**Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in EEC**», in: World Today, 24 (1962), PP. 88-110.

145 - , , «**Advanced Technology: Britain and the EEC**», in: H . G. Johnson, J. Pinder, and D. Swann (Eds.), **Economics: Britain and the EEC**, Longman, Belgium, 1969, PP. 58-76.

146 - J J. Polak, «**Depreciation to Meet a Situation of Overinvestment**», Unpublished Research Paper, Internutional Monetary Fund, Washington, D . C., Septmber to, 1948.

147 - J., Riedel, **The Industrialization of** Hong Kong, in: Kieler Studien 124 (1974), Tübingen, 1974.

148 - , , «**The Nature and Determinants of Export- Oriented Direct Foreign Investment in a Developing Country: A Case Study of Taiwan**», in: Weltwirtschaftliches Archiv, (1975) 3, PP. 505-523.

149 - R., Heller, **International Manetary Economics,** Prentice- Hall, New Jersy- London, 1974.

150 - W . M., Scammell, **International Trade and Payments,** Macmillan, London, New York, Dublin, 1974.

151 - J., Siebke, M. Willms, **Theorie der Geldpolitik,** Berlin- Heidelberg- New York, 1976.

152 - T., Scitovsky, **Economic Theory and Western European Economic** Integration, Stanford University, Stanford, 1958.

153 - B., Södersten, **International Economics,** Harper & Row, New York, London, 1970.

154 - R . M., Stern, **The Balance -of- Payments: Theory and Economic** Policy, The Macmillan Press LTD, London, 1973.

155 - ,———, **The Bulance -of- Payments: Theory and Economic** Policy, Macmillan, London, New York, 1973.

156 - P., Streeten, «**Trade Strategies for Development: Some Themes for the Seventies**», in: P. Streeten (Ed.), **Trade Strategies for Development,** Papers of the Ninth Cambridge Conference on Development Problems, September 1972, New York, Toronto, 1973, PP. 1-24.

157 - A., Takayama, **International Trade: An Approach to the Theory,** Holt, Richard and Winston, New York, London, Sydney, 1972.

158 - J., Tinbergen, **International Economic Integration,** Elsevier, Amsterdam, 1945.

159 - , , «**Introduc on to the Conference Theme**», in: **Towards New World Economy,** Rotterdam University, 1972, PP. 15-27.

160 - W . G., Tyler, **Manufactured Export Expansion and Industrialization in Brazil,** in: Kieler Studien 134 (1976), Tübingen, 1976.

161 - United Nations, Department of Economic and Social Affairs, **Multinational Corporations in World Development,** Sig.: ST/ECA/190, Sales No. E. 73. II. A- II, New York 1973, P. 118.

162 - J., Vajda, «**Integration, Economic Union, and the National State**», in: J. Vajda, and M. Simai (Eds.), **Foreign Trade in a Planned Economy,** Cambridge University, Cambridge, 1971, PP. 28-44.

163 - J., Vanek, **International Trade: Theory and Economic Policy,** Richard D. Irwin, Homewood, 1962.

164 - , , **General Equilibrium of International Discrimination,** Harvard University, Cambridge, Mass., 1965.

165 - M . A . G. Van Merhaeghe, **Internateonal Economics, Longman** Group Ltd., London, 1972.

166 - D., Vignes, «**Deux éléments de la notion d'association á la CEE**», in: Revue du Marché Commun, (1971) 42, PP. 43-50.

167 - J., Viner, **The Customs Union Issue,** Endowment for International Peace, Cambridge, New York, 1950.

168 - Paul Wonacott and Roland Wonnacot, **Economics,** Mc Graw- Hill, International Editions, Economic Series, Third Edition, New york, 1986.

169 - J., Wexler, **Fundamentals of International Economics,** Random House, New York, 1972.

170 - M. Willms, **Controlling Money in an Open Economy: The German Case,** Research Department, Federal Reserve Bank of St. Louis, 67 (1971).

171 - B . D. Wilson, **A profile of the Multinational Corporate Investor,** Special Investment Negotiation Seminar, George Town University, Law Centre, Washington, D . C., October 1981.

٠٣٠١١ المراجع باللغة الألمانية

1 - H., Adebahr, «**Rohstoffabkommen und Welthandelsordnung**», in: R. Jones and M. Tietzel (Eds.), **Die Neuordnung der Weltwirtschaft,** Reihe Weltwirtschaft, Bonn- Bad Godesberg, 1976, PP. 90-99.

2 - , . Währungstheorie und Währungspolitik: Einführug in die monetäre Aussenwirtschaftslehre, Dunker & Humblot, Berlin, 1978

3 - J . P., Agarwal, Donges, J . B., Horn, E., Neu, A . D., **Übertragung von Technologien an Entwicklungsländer,** Kieler Studien 132 (1965).

4 - H., Baumann, A., Herrmann, k.- H., Ketterer, H.-G., Kiera, and R., Seeling, **AuBenhandel, Direktinvestitionen und Industriestruktur der deutschen Wirtschaft,** Volkswirtschaftliche Schriften, Berlin (1977) 266.

5 - U., Braun, **«Der Europäisch- Arabische Dialog: Entwicklung und Zwischenbilanz»,** in: Orient, 18 (1977) 1, PP. 30-56.

6 - J . H . V. Brunn, **«Zur Prolematik des Multinationalen Unternehmens»,** in: Wirtschaft Und Wettbewerb. 19. Jg., Basel, 1969, H. 9, PP. 531-539.

7 - Jörn Biel, **Multinationale Unternehmen: Probleme und Kontrolle auf internationaler, regionaler, nationaler Ebene,** Veralg V. Florentz, Munchen, 1979, PP. 3-13.

8 - J . B., Donges, **«Die Entwicklungsländer als Anbieter industrieller Erzeugnisse»,** in: Die Weltwirtschaft, 1, (1977), PP. 41-61.

9 - G., Fels, and A . D., Neu **«Protektion und Branchenstruktur der westdeutschen Wirtschaft»,** in: Kieler Studien, 123 (1973), Tübingen, 1973.

10 - F., Christian, **«New Look für den Arabisch- Europäischen Dialog?»,** in: EG- Magazin, (1976), 12, PP. 8-9.

11 - ,————, **«Die Exportnotwendigkeiten der Entwicklungsländer und der Anpassungsprozeb in den Industrieländern»,** Paper Presented to Arbeitstagung der Gesellschaft für Wirtschaft- und Sozial- wissenschaft und des Instituts für Weltwirtschaft an der Universität Kiel, Kiel, July 12-15, 1973.

12 - ————, K.- W., Schatz, and F., Wolter, **«Sektoraler Strukturwandel im weltwirtschaftlichen Wachstumsprozes»,** in: Die Weltwirtschaft, 1 (1970), PP. 49-66.

13 - ———— , ————, **«Der Zusammenhang zwischen Produktionsstruktur und Entwicklungsniveau: Versuch einer Strukturprognose für die westdeutsche Wirtschaft»,** in: Weltwirtschaftliches Archiv, 106 (1971), PP. 240-278.

14 - P., Juhl, **«Zur Bewältigung politischer Investitionsrisiken in den Entwicklungsländern: Das Konzept einer, Free Investment Area»,** in: Die Weltwirtschaft, 1 (1976), PP. 191-201.

15 - S., Hirsch, «**Hypothesen über den Handel zwischen Entwicklungs- und Industrieländern**», in: H. Giersch and H . D. Haas (Eds.), **Probleme der weltwirtschaftlichen Arbeitsteilung,** Berlin, 1973, PP. 69-88.

16 - S., Hatem, and G., Tradait, **Europäisch- Arabischer Dialog,** Diskussions beiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität Kiel, 12 (1978).

17 - S., Heldt, «**Regional Integration zwischen Lateinamerikanischen Staaten als Vorbedingung für Industriewarenexporte nach Drittländern**», in: Die Weltwirtschaft, (1976) 2, PP. 117-131.

18 - J., Horn, **Technologische Neuerungen und internationale Arbeitsteilung,** in: kieler Studien. 139 (1976), Tübingen, 1976.

19 - R. Jons and H. Petro- **Dollar: Chance für die Kooperative** Weltwirtschaft, Verlag Neue Gesellschaft, Bonn- Bad Godesberg, 1975.

20 - B., Kohler, «**Die Süderweiterung der Gemeinschaft: Hintergründe, Motive und Konsequenzen**», in: H. Hasenpflug and B. Kohler (Eds.), **die Süderweiterung der Europäischen Gemeinschaft: Wende oder Ende der Integration?** Veröffentlichungen des HWWA- Institut für Wirtschaftsforschung, Hamburg, 1977, PP. 15-48.

21 - R . J., Langhammer, «**Regionale Integration zwischen afrikanischen Staaten als Vorbedingung für Exportdiversifizierung?**», in: Die Weltwirtschaft, (1976) 1, PP. 132-146.

22 - ,————, Die zentralafrikanische Zoll- und Wirtschaftsunion, in: Kieler Studien, 151 (1978), Tübingen, 1978.

23 - R., Rohwedder, **Die Theorie der regionalen wirtschaftlichen Integration,** University of Kiel, (unpublished).

24 - K., Rose, **Theorie der Aussenwirtschaft,** 5 Auflage, Verlag Vahlen, München, 1974.

25 - G . Prosi, J. Biel, **Untenehmen, Multinationale Volkswirtschaftliche Probleme**», in: Handwörterbuch der Wirtschaftswisenschaft, Stuttgart- New York, 1978, PP. 84-95.

26 - B., Stecher, **Erfolgsbedingungen der Importsubstitution und der Export Diversifizierung im Industrialisierungspross: Die Erfahrungen Von Chile, Mexiko und Südkorea,** in: Kieler Studien 136 (1976), Tübingen, 1976.

27 - U., Steinbach, «**Eine europäische Mittelmeer/ Nahostkonzeption Von Süden ausgesehen**», in: **Europa und diearabische Welt: Probleme und Perspektiven Europäischer Arabienpolitik**, Europäische Schriften des Instituts für Europäische Politik, Bonn, Köln, 41/42 (1975), PP. 233-291.

28 - U., Tpichmann U., **Grundriss der Konjunktorpolitik**, München, 1976.

29 - M., Willms, **Die Stellung der Mineralölindustrie im Industrialisierungs- Prosse: Ein Beitrag zur Sektoralen Wachstumsanalyse, Untersuchungen zur Volkswirtschaftspolitik**, Buchreihe des Instituts für Industrie und Gewerbepolitik der Universität Hamburg, 46 (1964), Köln, Opladen, 1964.

١٠١٤. كتب وأبحاث أخرى للمؤلف :

أولا : كتب وأبحاث المؤلف باللغة العربية :

١ - **نظرية التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣.

٢ - **الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥.

٣ - **تأمينات النقل الدولى**، سلسلة الدراسات الإقتصادية والإدارية، تنمية الرافدين، الموصل، ٨ (١٩٨٦).

٤ - **التأمين الدولى**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٦، ١٩٨٨.

٥ - **الإقتصاد المصرى بين الواقع والطموح**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨.

٦ - **دراسات فى الإقتصاد الدولى**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٩.

٧ - **مركز الشركات متعددة الجنسية فى الإقتصاد العالمى والأخطار السياسية التى تتعرض لها فى الدول النامية**، مجلة النفط والتعاون العربى، العدد الثانى، ١٩٨٦.

٨ - **الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة بين خريجى الجامعات المصرية**، دراسة مقدمة للندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ومستقبل توظيف وتمليك خريجى الجامعات المصرية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

٩ - **تجارب بعض الدول فى مجال المشروعات الصغيرة**، دراسة مقدمة للندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ومستقبل توظيف وتمليك خريجى الجامعات المصرية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة ١٩٨٩.

١٠ - المشروعات الصغيرة والمجتمعات العمرانية الجديدة، دراسة مقدمة للندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ومستقبل توظيف وتمليك خريجى الجامعات المصرية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

١١ - المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى جمهورية مصر العربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للإقتصاديين المصريين في نوفمبر ١٩٨٦، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، نوفمبر ١٩٨٦.

١٢ - دراسة تحليلية لتجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان مع مقترحات لتطويرها خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين، بحث مقدم لمؤتمر التنمية المحلية فى مصر : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل، كلية التجارة بجامعة المنصورة، ديسمبر ١٩٨٦.

١٣ - سياسات الإستثمار فى المجتمعات العمرانية الجديدة بجمهورية مصر العربية، بحث منشور فى مجلة علوم وفنون، جامعة حلوان المجلد الأول، العدد الثالث، يونية ١٩٨٩.

١٤ - ظاهرة شركات توظيف الأموال وآثارها على الإقتصاد المصرى، بحث منشور فى مجلة علوم وفنون، جامعة حلوان، المجلد الأول، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩.

١٥ - أسباب ونتائج إنهيار الأسواق المالية الدولية فى أكتوبر ١٩٨٧، بحث منشور فى مجلة مصر المعاصرة، العددان يوليو وأكتوبر ١٩٨٩، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٩.

١٦ - تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجى فى إطار ظاهرة التجمعات الإقتصادية العربية المعاصرة، بحث مقدم لمؤتمر الإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ،

مارس ١٩٩٠.

١٧ - الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى بناء السوق العربية المشتركة، بحث مقدم لمؤتمر الإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٠.

١٨ - أوربا الموحدة ١٩٩٢ وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمى والعربى، بحث مقدم لندوة أوربا الموحدة ١٩٩٢ وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمى والعربى بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، سبتمبر ١٩٩٠.

ثانيا : كتب وأبحاث المؤلف باللغات الأجنبية:

1 - **Europüsch - Arabischer Dialog,** Diskussionbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität Kiel, Nr, 12 (1978), Kiel, 1978.

2 - The **Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Community and The Arab League,** Verlag V.Florentz. München, 1981.

ولقد حازت هذه الدراسة على جائزة السوق الأوربية المشتركة E.C.Commission (الجماعة الإقتصادية الأوربية) لعام ١٩٨١، كما حازت أيضا على جائزة مؤسسة كونراد أدينار الألمانية **Konrad - Adenauer - Stiftung** فى بون.

- The Consequences of EEC - South Enlargement on The Agriculture of The Arab Mashrek Countries, Paper Presented To The Workshop on The Consequences of EEC - South Enlargement On The Mediterranean Agriculture Countries and Alternative Solutions, 18 - 25 October 1983, Tunis, 1983.

وهو المؤتمر الذى قامت بإعداده وتنظيميه مؤسسة فريدرش إيبرت Friedrich - Ebert - Stiftung